جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور البنك الدولي في القضاء على الفقر في العالم

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص علاقات دولية ومنظمات اقتصادية دولية

إعداد الطالبتين:

- زغمي شافية
- بودواية خديجة

إشراف الدكتور:

- د. يتيم محمد

الموسم الجامعي :1436-1437هـ

2015 -2016م

الإهـــداء

.

إلى جداتي وجداي.....رمز البركة

إلى روح والدي.....رمز العطاء

إلى من تعبت على تعليمي .....أمي

الحبيبة رمز الحنان أطال الله في عمرها

إلى إخوتي رمز الإخلاص والوفاء

إلى (ح.م.ا.دة) رمز التواصل.

إلى أرق تحية وأعذب سمفونية سمعتها وأرددها بأنني أحببتكم من كل قلب

(أحلام حاكمي، نور الهدى بوترعة، شباب زينب

شافيـــــة

الإهـــداء

رجائي في شدتي وعزائي في شقوتي بالذاتي في حياتي وراحتي في مماتي أمي الحبيبة.

إلى جدتي التي تعبت على تربيتي شفاها الله وأطال عمرها.

إلى الحاج قويدر بن ديدة وعائلته أدام الله جمعهم وحفظهم

إلى خالاتي وأخوالي وأولادهم حفظهم الله.

إلى أبي وأخوتي وأعمامي وعماتي أعز الله شأنهم.

خديجـــــة.

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير بعد الانتهاء من هذه العمل المتواضع إلى الأستاذ الفاضل أستاذ الدكتور: **يتيم محمد** على تعبه معنا في انجاز هذه الدراسة.

ويطيب لنا أن نتقدم بخالص الشكر للأستاذ عتيق الشيخ الذي ساعدنا في إتمامه هذا العمل متمنين أن يجزيه الله خير جزاء.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا"

".....ولَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ....."

مقدمـــــــة

لقد عرف العالم خلال الفترة مابين الحربين العالميتين العديد من المتغيرات خاصة في المجال الاقتصادي وبعد نهاية الحرب العالمية ألثانية بدأ البنك الدولي أعماله. بمقره الرئيسي بواشنطن في مقاطعة كولومبيا لغرضين تقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم ويركز أيضا على مساعدة البلدان الأشد فقرا وتخفيض أعداد الفقراء من طريق توفير الأموال أو التمويل الدولي لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات كمشروعات الصحة والتعليم والبنية الأساسية والإصلاحات الأجهزة الحكومية وغيرها من الأغراض الكثيرة في إطار ما يعرف بمواجهة الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية جراء الفقر ومشاكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتباره ظاهرة يصعب التحكم فيها بسبب التغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية. وهذا ما أدى إلى المنظمات الدولية بتحديد الدول الفقيرة والغنية وتحديد تعريف له واختلاف الباحثين في تعريفه أيضا. أما المنظمات الدولية حددت مقاييس الفقر ومؤشراته وذلك الأفراد مع مراعاة الطبيعة ومعرفة أهم مسبباته نظرا لحدة أثاره السلبية وعلى هذا أساس يتضح لنا مجموعة البنك الدولي ودورها في القضاء على الفقر في العالم.

الإشكالية:

البنك الدولي مؤسسة لها ميزاتها الخاصة تتمثل في إنقاذ الدول من الأزمات المتمثل في الديون والقضاء على الفقر بواسطة منح قروض لعلاج هذه الأزمات و القيام بمشروعات محددة تستهدف الإنشاء والتعمير و التنمية و على هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور البنك الدولي في القضاء على الفقر في العالم؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج الفرضيات التالية

الفرضيات :

1 - يعتبر البنك الدولي من أكبر مصادر التمويل في العالم يهدف إلى مساعدة بلدان النامية في جميع أنحاء العالم.

2 - الفقر ظاهرة مشكلة عويصة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول , فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء متقدمة أو متخلفة .

3-يتجلى دور البنك في المحافظة على توازن حسابات المدفوعات الدولية بتشجيع الاستثمار الدولي لتوسيع نطاق موارد الإنتاج في دول الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع كون البنك الدولي منظمة دولية تعمل على القضاء على الفقر في العالم في إطار ما يسمى النهوض بالتنمية ذلك من أجل الإصلاحات الادارية المتعلقة بكل دولة متخلفة مرورا بالاصلاحات السياسية والاجتماعية لارتفاع النمو والاقتصادي والابتعاد فيما يخص تعطيل البرامج والخطط والمشروعات.

أهداف الدراسة: نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتباين بين الموضوعية والذاتية.

1. **الذاتية:**

-إثراء معلوماتنا الثقافية بموضوع الفقر

-السعي لبلوغ الخبرة العلمية انطلاقا من تحليل أسباب الفقر ودور البنك الدولي في القضاء عليه.

-التعمق في الموضوع جيدا وهو شاق ومتعب ونادر خاصة في قسم العلوم السياسية.

-التعرف على بعض الأسباب التي تحد الفقر والمظاهر الأساسية له.

2. **الموضوعية:**

-التعرف على ماهية البنك الدولي ودوره في القضاء على الفقر.

-التعرف على الجوانب المحددة والمحققة للفقر.

-التعرف على الأسباب والنتائج السلبية للفقر.

-تمكين الطالب من التعرف على الفقر وكيفية تحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية.

3. **مبررات اختيار الدراسة:**

- **المبررات الذاتية:**

-الفضول لمعرفة ظاهرة الفقر وكيفية القضاء عليها بواسطة البنك الدولي جعلتنا نختار هذا الموضوع لتجنب وقوعه خاصة في بلادنا.

-عدم تطرق كلية العلوم سياسية إلى هذا الموضوع.

-المبررات الموضوعية:

-تعاظم ظاهرة الفقر في العالم.

-الاهتمام المتزايد للمنظمات الدولية بظاهرة الفقر خاصة البنك الدولي.

4. **مناهج البحث:**

لقد اعتمد في هذا البحث على عدة مناهج منها المنهج الوصفي حيث الفقر ظاهرة اجتماعية قابلة للوصف ساهمت في العديد من مشكلات الكبيرة، فهو منهج يعتمد عليه البحث للحصول على معلومات

دقيقة باعتباره منهج أساس كل بحث كما اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال تتبع الفترات الظرفية التي مر بها البنك الدولي في مكافحته للفقر هدا واستخدمنا منهج دراسة حالة باعتبار ان العالم كان دراسة تطبيق .

5. **صعوبات الدراسة:**

-قلة المراجع المتعلقة بالموضوع خاصة قسم العلوم السياسية، وتوفر القليل منها لكنها متشابهة المعنى.

-ضيق الوقت في معالجة الموضوع.

-التأخر في إدارة الكلية في منح عناوين المذكرات.

-صعوبة دمج بين البنك الدولي والفقر وكيفية القضاء عليه.

6. **خطة الدراسة:**

لقد قسمت الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول، وخاتمة.

المقدمة والتي تطرقنا فيها للإطار العام لدراسة

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الإطار النظري لبنك الدولي والذي قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول تناولنا فيه النشأة والتعريف والمهام والوظائف التي يقوم بها البنك الدولي، أما المبحث الثاني تناولنا فيه السياسة الإشرافية للبنك الدولي وأهم نجاحاته.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى ماهية الفقر وأهم مسبباته والذي قسمناه غلى مبحثين ، المبحث الأول تناولنا فيه التعريف والأسباب التي أدت إلى انتشاره و المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الآثار المترتبة عن الفقر وماذا ينجم عنها.

الفصل الثالث وقد خصصناه إلى دراسة الفقر وكيفية القضاء عليه بواسطة البنك الدولي. الخاتمة والتي نستنتج فيها ما توصلنا إليه من نتائج .

إضافة إلى ذكر الكتب العلمية والمذكرات المتعلقة بالدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنك الدولي

مقدمة الفصل:

يحتل البنك الدولي أهمية كبيرة في العمل الاقتصاديات الدولية المعاصرة في تطويرها خاصة وإن العلاقات الاقتصادية تتضمن تعاملات أو مبادلات وصفاقات واسعة استلزمت المرور عبر السلوك لتوفير السيولة وضمان السير الحسن لها والمساهمة استاء المشرعات الطويلة المدى قصيرة المدى ويدعم عملية إيجاد مناخ جيد للاستثمار يساعد في تعزيز فيها يسعى لتوفير البرامج المعونات مع استراتيجيات الخاصة بكل بلد لتقيس فاعلية مشروعات في البلدان النامية عن طريق منح القروض المتنوعة تتمثل في القروض القطاعية حيث تشمل الزراعة و الصناعة وقروض البرامج التي تمنح في حالة حدوث كوارث طبيعية او ازمات اقتصادية.حيث تمر هده القروض بمراحل بدا من اختيار المشروعات إلى مرحلة الاشراف والتنفيذ على هده المشاريع وهدا يرجع الى حرص البنك في تقديم القروض والتدقيق فيها حتى لا يكون هناك فشل في المشروعات المقدمة للدول باعتبار البنك الدولي اكبر مصدر تمويل في العالم يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة البلدان الفقيرة من من الفقر رسالته اجل تحقيق لعالم خالي من الفقر.

وعلى هدا الأساس قهن بتقسيم الفصل الى مبحثين المبحث الأول تطرقنا فيه الى الإطار النظري للبنك الدولي والدي يشمل اربع مطالب تشمل النشأة والتعريف والأهداف اما المبحث الثاني تطرقنا فيه للسياسة الافراضبة للبنك واهم نجاحاته والتي تتمثل في تحمل البنك الخسارة الناجمة عن توقف بعض المدنين عن دفع ديونهم عن طريق القروض الحرة واخفاقاته التي تتمثل في التدقيق في منح القروض بسبب فشل المشروعات.

المبحث الأول : ماهية البنك الدولي

لقد اكتسب البنك الدولي أهمية بارزة في عصرنا الحاضر نظرا لتزايد وظائفه التي أسندت إليها الدول في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال قيامه بعمليات إقراض الحكومات لتنقية مشروعات وتبني سياسات معينة.

المطلب أول: نشأة البنك الدولي:

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفترة التي تبلورت خلال الحرب بريتو وودز بولاية نيوهابشير الأميركية وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في عام 947 وقد حصص القرض لمجهودات إعادة إكمال فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية واستمررت جهود الأعمار موضع تركيز هام الحرب العالمية الثانية لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجاته التأهيل في ما بعد للترعات التي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلد الثانية والتي تمر بمرحلتين هما :

المرحلة الانتقائية خلال فترة الثمانيات اتخذ البنك مسالك عديدة للعمل في بداية العقد و تعامل البنك مع القضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون ضمن جمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة.

الإصلاح والتجديد منذ ذلك الوقت تقدمت مجموعة البنك تقديما كبير وأصبحت المؤسسات الخمس تعمل بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها لتحسين الكفاءة الداخلية والفعالية والخارجية[1]

كما يقوم البنك اليوم بتقييم القروض للدول النامية في إفريقيا آسيا أوربا الوسطى أمريكا اللاتينية الشرق الأوسط دول الاتحادي السوفيتي[2]

1 محمد سيد عابد "**التجارة الدولية**" القاهرة، الدار الجامعية للنشر والطباعة، 2000، ص 132

2 د-أحمد حشيش "**العلاقات الاقتصادية الدولية** " دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندارية سنة 200 ص 170.

تعريف البنك الدولي وأهدافه.

ينظر إلى البنك الدولي على أنه المؤسسة العالمية التوأم الصندوق النقدي الدولي والذي أنشئ في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب الحالية الثانية نتيجة الاتفاقية برتون وودز من منظور الحالي إلى المؤسسة مالية تمنح قروضا طويلة لأجل لتشكل كمل الصناديق.

ويمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة الخلية بتحقيق التنمية والاقتصادية للدولة الأعضاء ولذلك فإن مسؤوليته تصب أساسا على سياسات التنمية الاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصص الموارد في القطاعين العام والخاص وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الانتمائية لأنه يتعهد على الاقتراض من أسواق المال.

ولذلك فهو على عكس الصندوق النقد الدولي وإن كان يكمل مهام الأول حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة أن يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت

التي من التشغيل الشاغل للصندوق أي تحقيق معدل التقسيم وتقليل عجز الموارد وتصحيح سعر الصرف باعتبارها شروط تمهديه لكي تنجح عمليات الكفيف الهيكلي من الأجل المتوسط والطويل ومن هنا يتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النفطي الدولي والبنك الدولي.[1]

أهداف البنك الدولي.

يهدف البنك الدولي إلى:

1) مساعدة الدول الأعضاء على التعمير والتنمية عن طريق القروض وتسهيل الاستثمار في المشروعات الأساسية.

[1] د- أحمد حشيش، "**العلاقات الاقتصادية الدولية** "، مرجع نفسه، ص 173.

2) تدعيم النشاط الاستثمار الأساسي سواء تقديم الضمان اللازم أو الاقتراض بشروط مسيرة للأغراض الاستثمار المنتج إما من موارد البنك الخاصة أو الاقتراض من الغير.

3) نشيط وتنمية التجارية الدولية وحفظ توازن ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء.

4 تقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض في تنفيذ برامج الاستثمارات طويلة الأجل.[1]

المطلب الثاني: مهام البنك الدولي والوظائف التي يقوم بها.

1- تقديم المساعدة المالية لأعمار البني التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية.

2- دعم برامج التنمية في الدولة النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والمنشورات لرسم السياسات الاقتصادية والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادي

3- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسع عملية التنمية المستدامة

4- تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.

5-العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دورة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.[2]

الوظائف تتمثل في:

2) تقديم المساعدات المالي للدول الأكثر وفرا التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار .

3) القيام لضمان القروض الممنوحة لعدد من البلدان من قبل البنوك الخاصة

1 ميراندا زغلول زرق، "**التجارة الدولية**"،القاهرة ، دار النهضة العربية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقاريق ، 2010، ص 196.

2 موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي** ، الأردن: دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 169.

4) العمل على تنمية القطاع الخاص في الدول النامية وبذلك بتقديم الضمان اللازم للقروض أو لاشتراك في منع القروض أو الاشتراك في منح القروض بشروط ميسرة سواء كانت ذلك من سواء البنك الخاص أو الإقراض من الغير.

5) تقديم التمويل الطويل الأجل وذلك من أجل إقامة المشاريع البرامج التنمية الخاصة في الدول النامية[1]

المطلب الثالث: القواعد الأساسية للبنك والشروط التي يتعامل بها.

-القواعد الأساسية للبنك.

1) قصر قروضه على الإغراض الإنتاجية وتأسيسها على اعتبارات اقتصادية فحسب.

2)الدراسة المتقدمة لمقدرة الدولة المفترضة على السداد طلب ضمان حكومة الدولة بالقرض

3) التحقيق من عدم تمكن الطالب المقترض من حصول على القرض بشروط معقولة من أي مصدر آخر.

كما يتم دراسة المشروع المرغوب تمويله للبلد وذلك بإجراء دراسة شاملة للأوضاع الاقتصادية للبلد طالب القرض والتشاور مع حكومة لوضع برامج العمليات البنك من خلال فتر خمسة أعوام يتم الاتفاق على تفاصيل المشروع المقترح وعلى الاحتياجات التمويلية اللازمة ثم يتم التفاوض على قرض رسمي و اتفاقية ائتمانية، ويقوم البنك بعرض الاقتراح على المدريين التنفيذيين لكل البلد الأعضاء للإقرار يدفع البنك الدولي بأنه عملية تطلب منه حين يجري السداد بعد ذلك بنفس العملة ويتعهد البنك الدولي في موارده المالية على الاستثمار الخاص بصفة أساسية ويتقاض من مقترضين نسبة فائدة معتدلة تبلغ الدولي 8% ويتم تسديد قروض البنك على مدى 20 سنة في المتوسط تقريبا[2]

1 علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، بيروت: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، 2013، ص 412

2 د عاطف يوسف صفوان، **المنظمات الإقليمية والدولية**، دار حمداني للنشر القاهرة الطبيعة الأولي و3 يناير 2008 ص 206.

شروط الإقراض التي تعامل بالبنك.

ومن بين الشروط التي يفرضها البنك الدولي على البلدان المقترض ما يلي:

1)التأكيد من أن الدولة المقترض لا تستطيع الحصول على هذا القرض من مصدر أخرى وبالشروط المعقولة.

2) إجراء دراسة مسبقة لمعرفة مقتصر الدولة المقترضة على القرض الطلب من لحكومة الدولة المعنية بضمان تسديد القرض.

3) يجب أن يكون المشروع الذي تطالب الدول العضو من البنك بتمويله أكثر المشاريع أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الإنتاج .

4)اقتصاد دور البنك عند تمويل المشاريع المقامة في البلدان المقترضة على متطلبات إقامة المشروع من النقد الأجنبي لتمويل المواد المستوردة الإقامة المشروع أي أن البنك الدولي غير ملزم بتمويل الجزء المشروع الذي يعتمد على عملة المحلية للدولة المقترضة وذلك من خلال استخدام موارد محلية تدخل في إقامة المشروع وفي هذه حالة تقوم الدولة المقترضة بتمويل هذا الجزء.

5) أن توافق الدولة المقترضة على حق الإشراف للبنك الدولي على طريق أنقاد القرض في المجال والقرض المحدود له.

6) أن تكون الدولة المقترضة قادرة على استخدام القرض في مشاريع ناجحة أي يوجد فيها ظروف استثنائية تحول دون استثمار القرض الممنوح.[1]

[1] د عاطف يوسف صفوان، **المنظمات الإقليمية والدولية**، مرجع سابق، ص 208.

المطلب الرابع: المؤسسات والهيكل التنظيمي للبنك.

المؤسسات التابعة للبنك الدولي :

هناك بعض المؤسسات التي انبثقت عن البنك الدولي للتعمير والتنمية تعمل في المجال النشاط التمويل ويطلق عليها سويا مع البنك الدولي (مجموعة البنك الدولي) وفي كالتالي :

هيئة التنمية الدولية: وتسمي أيضا الوكالة الدولية للتنمية أنشئت عام 1960 لهدف منح الدول لأكثر فقرا قروضا بشروط كثيرة أيسر من شروط البنك الدولي الإنشاء والتعمير وتستخدم الدول الفقيرة جدا هذه القروض في التنمية مشاريع البنية الأساسية والطاقة وذلك من أجل تحسين الأداء الاقتصادي[1]

مؤسسة التمويل الدولي: أنشئت مؤسسة التمويل الدولي عام 1956 ويبلغ عدد الدول الأعضاء 185 عضو يقرون بصورة جماعية لسياساتها و يوافقون على استثماراتها.

ولانضمام إلى مؤسسة التمويل الدولية ويجب أن يكون البلد المعني أولا عضو في البنك الدولي الإنشاء والتعمير، وهي أكبر مصدر متعددة أطراف للتمويل عن الطريق القروض والمساهمات في رأس المال المقدمة للمشروعات القطاع الخاص في البلاد النائية وتجشع تنمية القطاع الخاص القابلة للاستثمار بصورة رئيسة عن طريق.

-تمويل مشروعات القطاع الخاص الواقعة في البلدان النامية.

- مساعدة الشركات الخاصة في البلدان النامية على تعبئة الموارد التمويلية بين أسواق المالية الدولية.

- تقديم المشورة والمساعدة الفنية لمؤسسات الأعمال[2]

هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف: والتي أنشأت في عام 1988وذلك بغرض تشجيع الاستعمار المباشر في الدول النامية من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر التجارية مثل الاضطرابات السياسية بالإضافة

1علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، مرجع سابق،ص418

2 خليل حسن، السياسات العامة في الدولة النامية، لبنان: دار المنهل،ط1، 2007، ص 179.

إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستعمارية للدول النامية وتضم هذه الهيئة 14 عضو[1].

الهيكل التنظيمي للبنك الدولي:

يشرف البنك الدولي على تنظيم وسير الأعمال في البنك الدولي الهيئات التالية:

1. **مجلس المحافظين**: يتكون من مجموعة من المحافظين ونوابهم الذين يمثلون بلدانهم الأعضاء في البنك الدولي، ويجتمع المجلس مرة في السنة وذلك من أجل تسيير شؤون البنك الدولي[2].
2. **مجلس المديرين التنفيذيين**: يتكون هذا المجلس من 24 عضوا حاليا خمسة من هؤلاء يتم تعيينهم من الدول الخمس التي تملك أكبر الحصص في رأس المال، أما الباقون فيتم انتخابهم من المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين.
3. **الرئيس**: ويتم انتخابه من قبل مجلس المديرين وتعاونه هيئة من الموظفين، وهو رئيس مجلس المديرين ومسؤول عن سير العمل في البنك.[3]

1ميراندا زغلول زرق، **التجارة الدولية، مرجع سابق**، ص 199.

2موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي، مرجع سابق**، ص 207.

3 رامز محمد عمار، **الوجيز في المنظمات الدولية**،الاسكندرية، دار الجامعية للطباعة والنشر، ط1، ، 2004،ص270.

المبحث الثاني : السياسات الاقراضية للبنك و أهم نجاحاته و إخفاقاته

يقدم البنك الدولي أنواع من القروض لمساعدة الدول ذات الدخل القليل من أجل مواجهة الكوارث الاقتصادية والقضاء على المشاكل الاجتماعية

المطلب الأول: السياسة الإقراضية و أنواع القروض للبنك.

تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل وعلى الأخص الأخيرة، وهي موجهة إلى الدول النامية بصفة خاصة في الوقت الحاضر بعد الانتهاء من إعادة بناء وتنمية الدول المتقدمة وتخطى قروض البنك الدولي عموما بفترة سماح قدرها خمس سنوات ويتم استردادها(15-20) سنة وهي تعطى في الوقت الحالي للدول النامية إلى أن يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حدا معينا، تصبح بعدها قادرة على استفاء حاجتها التمويلية عن طريق الاقتراض المباشر من أسواق المال العالمية مباشرة؛ وقد كان البنك مقيد بأن يكون إقراضه للحكومات أو بضمان من الحكومات، وقد تغير الوضع بعد إنشاء مؤسسة التمويل الدولية أحد مجموعات البنك التي أصبحت قروضها لا تحتاج إلى ضمان الحكومات ويمكن أن تكون مع القطاع الخاص مباشرة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه سواء أكان إقراض البنك الدولي بالشروط التجارية أم بشروط مسيرة فإن معظم الإقراض يكون لإقامة المشروعات والقليل منه(حوالي الربع) يمول برامج الإصلاح الهيكلي.

ومن منا يبدو من الملائم إلقاء الضوء على أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي عموما.[1]

أ)قروض المشروعات:

نعطي قروض المشروعات لتمويل مشروع معين مثل مشروع في مجال الرد أو الصرف أو الطرق، أو توليد الكهرباء، أو ما شابه ذلك وهذا النوع من القروض يمثل النسبة العالية من النشاط الإقراضي للبنك الدولي.

[1] د- أحمد حشيش، "**العلاقات الاقتصادية الدولية** "، مرجع سابق، ص 178.

ب)قروض التصحيحات الهيكلية:

وقد استخدمت هذه القروض في عام 1980 وفي مايو من نفس العام صدرت مذكرة البنك الدولي وضعت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض: الشرط الأول: ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات والثاني في وجود رغبة من الجانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برنامج مع التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة.[1]

ج) قروض البرامج:

وهذه القروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو إقطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد وتعتبر هذه القروض طوارئ يتم تقييمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية وفي العادة تقدم هذه القروض بدون شرط.

د) قروض التكييف القطاعي:

تمنح هذه القروض لتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة وذلك لتصويب وتصحيح مسار هذا القطاع المراد تمويله.[2]

المطلب الثاني: الموارد المالية للبنك الدولي ومراحل تمويل المشروعات.

1/ الموارد المالية للبنك الدولي: توجد ثلاث مصادر رئيسية للموارد المالية للبنك الدولي وهي كالتالي:

1. يتلقى البنك موارده المالية من رأس المال المكتتب والمدفوع فعلا؛ فمثلا تدفع الدولة العضو جزءا من حصتها بالدولارات والعملة الوطنية ولكن النسبة الباقية تبقى تحت الطلب عند الحاجة إليها.

2. أما المورد الثاني من موارد البنك الدولي المالية فهو الاقتراض من أسواق المال العالمية عن طريق السندات ويحصل البنك على معظم موارده المالية من هذه الموارد.

---

1 عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2000، ص 176.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي، مرجع سابق**، ص 209.

3. الحصول على الفوائد والعمولات التي تؤمن له دخلا صافيا من العمليات المختلفة التي يقوم بها البنك.[1]

2/مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي:

لتمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي خمس مراحل:

1 -مرحلة اختيار المشروعات:

في هذه المرحلة تبدأ نقطة البداية في الدولة المقترحة نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة، ونعقد أن إسهام البنك فيما سيؤدي إلى تحقيق المشروع لأهدافه، وتتقدم الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع ويرسل البنك بعثة تمهيدية لمعالم المشروع، وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التي تكون في أغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية.

2 -مرحلة إعداد المشروعات:

حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره مع ملاحظة أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عادة قد تمت بالفعل من خلال بيوت خبرة متخصصة.

3 -تحليل المشروعات وتقييمها:

حيث يتم تحليل كامل للمشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد القومي وبالتالي ما إذا كان صالحا لتمويل البنك أم غير صالح؛ وفي ضوء ما توفر من معلومات يقوم خبراء بحساب عائد المشروع. أي النفع الصافي الذي يدره الاستثمار على مدى حياة المشروع وهذا العائد يسمى بمعدل العائد الداخلي، حيث يقارن بسعر فائدة الاقتراض للمشروع وكلما كان العائد مرتفعا كلما كان المشروع جديرا بالتمويل والمساندة والعكس صحيح، والبنك الدولي عادة لا يمول أي مشروع يقل عائده الاقتصادي عن حوالي (12-15) في المائة.[2]

1 مرسي سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص 208.

2 عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص ص 178-179.

4 -مرحلة المفاوضات:

بعد اقتناع البنك الدولي بجدوى وجدارة المشروع يبدأ الاتفاق على تمويله وتجرى مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل، ويتأكد من جدية الحكومة المهنية في تنفيذ المشروع وسرعة إنجازه، وقد تضمنت الشروط بعض الالتزامات الأخرى المشروطة والتي يختلف من مشروع لآخر، ومنها مثلا بالنسبة لمشروعات الكهرباء رفع التعريفة من أجل خلق فائض تمويل صياغة المشروع وتحسين تحصيل الإيرادات ومحاولة تقليل التيار الضائع وإرساء التعريفة على أساس اقتصادي إلى غير ذلك.

5 -مرحلة التنفيذ والإشراف:

حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات تشرف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة التي قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر وبعد إتمام بناء المشروع يصر البنك الدولي على إعادة تقييم المشروع من جديد بدراسة يطلق عليها "تقرير الإكمال"، ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على نواحي الضعف في التنفيذ ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد انتهاء بنائه بما كان متوقعا منه قبل البدء في تنفيذه، وهنا أيضا بحسب العائد الاقتصادي للمشروع من جديد كي يقارن بالعائد الذي كان متوقعا قبل التنفيذ.[1]

المطلب الثالث: البنك الدولي مآثره ومآخذه (إيجابيات وسلبيات).

لاشك أن البنك الدولي قدم خدمات جليلة لعدد كبير من الدول العالم نذكر منها تقديم القروض على أساس معدلات معقولة للفائدة وشروط عامة مقبولة وللتسهيلات المتنوعة الخاصة بدفع القروض كأنه يجدد القرض لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو يقبل من المدين الدفع بعملته الأهلية إذا تعذر عليه الدفع بالعملة

1 عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق**، ص 180.

المتفق عليها، كذلك يقوم البنك بضمان القروض الحرة وبذلك يشجع الدول المتخلفة على الاقتراض من بعضها البعض.[1]

كذلك تتعاون الدول الأعضاء في البنك الدولي سنويا في تحمل الخسارة الناجمة عن توقف بعض المدنين عن دفع ديونهم ؛ وبمعنى آخر فإن نصيب الدولة في الخسارة يصبح صغيرا فإن هناك العديد من الانتقادات توجه إليها نذكر أهمها:

بالرغم من هذه المزايا فإن هناك العديد من الانتقادات توجه إلى البنك نذكر أهمها:

1. شدة حرص البنك في تقديم القروض، فإن طلبت دولة من البنك قرضا فإن البنك يدرس حالة تلك الدول دراسة مستفيضة ثم يرسل إليها بعثة فنية لدراسة الأوضاع فيها وأهمية القرض في الإنتاج والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة. ثم تقدم البعثة تقريرا إلى مدير البنك الدولي مرة أخرى بعثه لكي تشرف على استعمال القروض وللتأكد من الأموال استخدمت في الأغراض المتفق عليها، فإن البنك يدقق في منح القروض لسببين رئيسين الأول خوفه من فشل المشروعات التي ستنفق فيها الأموال المقترحة والثاني لملاقاة الآثار التضخمية التي قد تنتج عنه القروض قد تؤدي إلى زيادة الميل إلى الاستيراد لذلك يقترح البنك على الدولة أن تدير الأموال بطرق أخرى.

لقد انقضى على البنك الدولي أكثر من عشر سنوات ومع ذلك فإن عدم التوازن والاختلال بين موازين المدفوعات لمعظم الدول.[2]

1 محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي، دراسة نظرية وتصريفية**، سنة 2000، ص 206.

2 محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي، مرجع سابق**، ص 206.

خاتمة الفصل:

نستنتج من خلال هدا الفصل ان البنك الدولي يدعم عملية ايجاد مناخ جديد للاستثمار يساعد في تعزيز النمو حيث يمنح القروض على اساس معدلات معقولة للفائدة وشروط عامة مقبولة، ان غرض البنك الدولي هو تنظيم رؤوس الاموال وتسهيل الاستثمار لاغراض انتاجية ويقوم بممارسة ثلاثة انواع من العمليات وهي عمليات الاقراض المباشر، وعمليات الاقراض غير المباشر،وعمليات الضمان ويهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها تشجيع مشروعات تنمية المرافق الانتاجية والموارد الاقتصادية في البلدان الاقل نموا للعمل على نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل المدى ،والمحافظة على توازن حسابات المدفوعات الدولية، بتشجيع الاستثمار الدولي،لتوسيع نطاق موارد الانتاج في الدول الاعضاء، مما يؤدي الى زيادة الانتاج، ورفع مستوى المعيشة والعمل في الدول الاعضاء. ومؤسساته الخمس تعمل بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها لتحسين الكفاءة الداخلية والفعالية الخارجية،وعبرت البلدان التي تتعامل مع البنك عن ارتياح كبير ازاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزاماتها وتقيدها وكدلك ارتفاع جهوداتها. يقدم البنك الدولي منح تيسير اقامة المشروعات الانمائية من خلال تشجيع الابتكار والتعاون بين المنظمات ومشاركة اصحاب المصالح المباشرة المتواجدين على المستوى المحلي في المشروعات.كما قدم قروضا لمشروعات قطاع التعليم ويعمل بصورة وثيقة مع كل من حكومات البلدان، والوكالات والهيئات التابعة للامم المتحدة والهيئات المانحة الثنائية،ومنظمات المجتمع المدني، واصحاب المصلحة الحقيقية الاخرين في تقديم المساندة للبلدان النامية في الجهود التي تبدلها لاتاحة التعليم لكافة مواطنيها،كما يقدم قروضا تدعم قطاعات الصحة .

الفصل الثاني:

الإطار النظري للفقر

مقدمة :

يعد الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية في غاية التعقيد ومن أكبر التحديات التي تواجه البشرية واشكالية تستدعي اهتمام الكثير من الدول في عالمنا اليوم وبطريقة مخيفة ومضطردة فالدول الفقيرة تعاني من مستويات منخفضة من التعليم، الرعاية الصحية ومستوى الغذاء الصحي كما ونوعا لكل أفراد المجتمع ويضاف إلى ذلك معاناتها من التدهور والاستتراف المستمر باعتبار مفهومه يصف ظاهرة واقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد والتشابك من جهة اذ هو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية حيث تبين في نهاية القرن الماضي وبداية الالفية الثالثة ان هناك خللا يعترض مسيرة التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو الاقتصادي .فتدعيات هدا المفهوم برزت على الصعيد الاقتصادي من خلال ضعف معدلات النمو حيث ات الفقر يعود الى نقص معرفي في المجتمع وكدلك عل مستوى الافراد وانخفاض المهارات والخبرات فتحليل وفهم الفقر كظاهرة اجتماعية يعتمد على تحليل كيفي لظاهرتين اساسيتين الظاهرة الاولى تتعلق بالتفاوت في توزيع الدخل واعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية والظاهرة الثانية تتعلق بتفاوت الطبقي والتمايز المعيشي كما تشير هده الظاهرة الى اختلاف واضح بين رجال الفكر في رؤية الفقر وتحليله وتحديد عوامله المسببة في اتشاره حيث حازت هده الظاهرة على مكانة بارزة داخل البحث العلمي وكانت اغلب اهتمامات الباحثين على تعريفها ومعرفة اسبابها والمشاكل المترتبة عنها وايجاد الحلول المناسبة وسنحاول من خلال هدا الفصل في تقديم مفهوم الفقر واهم مسبباته ومؤشراته وطرق قياسه في المبحث الاول اما المبحث الثاني نتطرق إلى أثار واستراتجية الحد من الفقر على المدى الطويل والقصيرة.

المبحث الاول ماهية الفقر ومسبباته.

الفقر ليس ظاهرة تجارب في جيل واحد وإنما هي ظاهرة عميقة الجذور في كل مجتمع باعتبارها مصدر المشكلات لها اسبابها ونتائجها

المطلب الأول تعريف الفقر.

تعددت وتنوعت تعار يف الفقر واختلفت حسب وجهات نظر الباحثين والدرسين حيث نجد من يقول ويرى أن الفقر هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه.

ويعرف تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2001 الفقر بأنه:" الأشكال المختلفة من الحرمان أو عموما هو قدرة الناس على إشباع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية أو تحقيق الرفاهية.كما عرفه البنك الدولي على أنه: حالة من الحرمان الإنساني تتعلق بالفرص ألاقتصادية التعليم ألصحة التغذية بالإضافة إلى نقص الأمن والحقوق السياسية .

وعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري الفقر " كونه عالة أفراد أو جماعة أفراد تعرف نقصا في الموارد المتوفرة وتدنيا في المكانة الاجتماعية واقتصاد من نمط الحياة ماديا وثقافيا (Conseil [1] National économique et social…).

تعريف روبرت مكنمار: الرئيس السابق للبنك الدولي يركز على المؤشرات الاجتماعية ووجود الفقر حيث قدم تعريفا للفقر " على أنه الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعمود للحياة اللائقة[2].

[1] مجلة ابحاث اقتصادية وادارية مرغاد لخضر،حاجي فطيمة ، "**اشكالية الفقر في الجزائر في ظل الاهداف الانمائية** " العدد 13 ، جوان 2013، ص 161.

[2] حفصي بونبعو ياسين "**مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، لسنة 2010-2011 ص 12.

تعريف الدكتور حمدي عبد العظيم " الفقر يعني العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء في ذلك الأفراد أو الشعوب ويعني ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذي لا يجد طعامه أو شرابه أو ملابسه أو مسكنه بشكل كاف لاحتياجاته وبعبارة أخرى هو الفرد أو الشعب الذي يعيش عند مستوى الكفاف وهو المستوى الذي يعتبره بعض الاقتصاديين الكلاسيك مستوى حديا إذا تجاوزه الفرد أو الشعب أحس بيسر الحياة وبدأ يفكر في إشباع الحاجات الغير ضرورية.[1]

وهناك تعاريف دولية عرفها المجتمع عندما رأى خطورة الفقر على العالم حيث حاز على اهتمام المنظمات الدولية، هذه الأخيرة حاولت تقديم تعاريف للفقر.

البنك الدولي يعرف "الفقر أنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة" وكذلك يعرف تقرير **التنمية الإنسانية العربية** الفقر بأنه عبارة عن " عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما فردا كان أو عائلة مجتمعا محليا[2].

أما ما ورد في تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 1990 يعرف الفقر بأنه القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشة إلا أن الاهتمامات المتداخلة للبنك الدولي حول الفقر منذ مطلع التسعينيات أعطى تعريفا للفقر وهم الأشخاص الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل ففي تقديراته لسنة 1996 أكثر من 3 مليارات في العالم تعاني الفقر ففي كل سنة يموت 8 ملايين طفل نتيجة الأمراض ، كما يصاب 50 مليون طفل بعجز عقلي أو بدني بسبب سوء والتغذية و 130 مليون طفل يحرمون من الدراسة و 260 مليون طفل يعانون فقر الدم كما حدد البنك الدولي للتنمية في تقريره لسنة 1994 تصورا واضحا لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية وذلك إلى

[1] حفضي بونبعو ياسين، "**مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية ألمستدامة**، مرجع نفسه، ص 13

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية الفصل السادس 2002، ص 10.

جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض ويبرز التقرير مجموعة من المؤشرات إحصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر في الدول النامية من ذلك مثلا أن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين سنة بينما لا تتعدى الخمسين سنة في إفريقيا جنوب الصحراء ، وإن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تصل إلى 170 في الألف في جنوب شرق آسيا فإنها لا تتعدى 10 في الألف في السويد ومازال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم ، والجدير بالملاحظة أن أعباء الفقر تقع بصفة خاصة على شريحتي النساء والأطفال وبخاصة الإناث منهم[1].

– تعريفات شائعة للفقر:

– الفقر من أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة وأكثرها شيوعا هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة.

– ومن الأقوال الشهيرة عن الفقر هو الجوع والوحدة وعدم وجود مأوى يؤوي عند انتهاء اليوم وحرمان وعنصرية واستغلال وجهل (أم من أمريكا اللاتينية)[2].

– وكذلك من الأقوال الشهيرة بأن الفقر من الفقير والفقير هو الذي لا يملك شيئا، ولا يملك قوت عمله[3].

المطلب الثاني: أسباب الفقر.

إن ظهور الفقر واستمراره في أي مجتمع يعود إلى عوامل ديموغرافية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ومن أهم هذه العوامل سوء الموارد الاقتصادية، ومن أهم هذه الأسباب:

[1] حفصي بونبعو ياسين، "**مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة**"، مرجع سابق، ص 19.

[2] مجلة نحو مجتمع المعرفة، **مكافحة الفقر** ، الإصدار الثالث عشر، جامعة الملك عبد العزيز الفصل الأول ، ص19.

[3] د عزت محمد عزت الشريف، **نظام الديون**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع 2009، ص 127.

1.الأسباب الديموغرافية: وتتمثل في:

2.طليعة النمو السكاني وحجمه : تزداد ظاهرة الفقر حجما وحدة في العادة إن لم تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي بشكل ملموس نسبة النمو السكاني وهذا ما اتسمت به الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في معظم الأحيان منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن من تزايد عدد السكان دون الزيادة في الوتيرة الاقتصادية، والأمر الذي لاشك فيه أن الزيادة السريعة في السكان في دول العالم(Le tierrs monde)، في نفس الوقت سبب ونتيجة للتخلف الاقتصادي سبب لأن لها مساوئ كثيرة من الناحيتين الاقتصادية ولاجتماعية مما يؤدي بصفة خاصة إلى إنقاص معدل النمو ألاقتصادي ونتيجة لأن هذه الظاهرة نصادفها في الدول النامية(les pays en voie de développement)، ودول المتقدمة (les pays développés)، اقتصاديا مما يدل على لأنها مظهر من مظاهر التخلف الاقتصادي[1]

3.الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في:

أ. ضيق القاعدة الاقتصادية: يؤدي ضيق القاعدة الاقتصادية من حيث محدودية الموارد الطبيعية ونقص المياه وضآلة حجم الأراضي الزراعية وانخفاض الصادرات إلى تعرض الاقتصاد إلى هزات مؤثرة وتراجع ملموس للنمو الاقتصادي نتيجة عوامل داخلية وخارجية مختلفة كالمديونية.

ب. سياسة التصحيح الهيكلي: ترتبط سياسة التصحيح الهيكلي الاقتصادي في كثير من الأحيان بإجراءات تزايد من البطالة والضيق الاقتصادي ومن هذه الإجراءات مثلا تقليص الإنفاق الحكومي والحد من الاستخدام والتوظيف في القطاع العام وتحرير الأسعار وإلى غير ذلك مما أدى إلى تفاقم الفقر.[2]

[1] بوربقة عبد الناصر، **ظاهرة الفقر أسبابها وسياسات الحد منها** ، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان 2002-2003، ص 28.

[2] عبد القادر رزيق المخادسي، **الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة الفجوة الرقمية** ، دار الفجر 2005، ص 94.

ج.السياسات المالية والنقدية ومن أهم هذه السياسات والتي كان لابد من منظور اقتصادي تحقيق عملة البلد مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي ارتفاع الأعباء المعيشية على المواطن وانزلاق فئات سكانية إلى ما دون خط الفقر كان نتيجة لذلك.

د. على الرغم من أن السياسات والتشريعات العربية للدولة تتسم بشكل عادل بالعدالة الاجتماعية والعمل على إعادة توزيع الثروة إلا أن القدرات المؤسسية في المؤسسة الحكومية دون التطبيق الفعال للتشريعات مما يؤدي إلى التهرب الضريبي وبالتالي يقلص من القدرات الحكومية على الاستعمار والإنفاق وزيادة فرص العمل مما يزيد من انتشار ظاهرة الفقر[1].

الأسباب الإدارية وتتمثل:

أ. الفساد و البيروقراطية يؤدي إلى ترك آثار سلبية منها القيادة إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين المجموعات المختلفة إضافة إلى إساءة لنظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي لهم وبشكل يجعل هذه الدول تضع سيادة الدولة لمنح مساعدتها مما يعرضها للفقر[2].

ب. تدني مساهمة المرأة في التنمية: تشكل المرأة من قوة العمل نسبة منخفضة بكل المقاييس وتنعكس سلبا على دخل الأسرة مما يزيد من حدة الفقر للأسرة نتيجة لقلة الدخول الوافدة إليها.

ج.ضعف المؤسسات القائمة على تنظيم الفقراء يجب الاعتراف بضعف فعالية المؤسسات التنظيمية القائمة حاليا بتنظيم الفقراء بما فيه والكفاية لتمكينهم من تحليل وتقصي وفهم ظروفهم الاقتصادية ولاجتماعية من أجل توفير الموارد لتأمين الدخل المناسب وسبل العيش الكريمة والمستديمة.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادسي، **الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة الفجوة الرقمية**، مرجع نفسه، ص 97.

[2] طالب مغربي محمد هنون نصر الدين " **الفساد الإداري في الجزائر 1989– 2013، لدراسة وصفية تحليلية في تشخيصه وسبل معالجته** مذكرة لنيل شهادة ليسانس في تخصص سياسة مقارنة لـــ م م، ص 21.

د. وقد حدد البنك الدولي World Bank، مجموعة من الأسباب لظهور الفساد الإداري أبرزها:

-تهميش دور المؤسسات الرقابية وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها،

-وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة،

-حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة،

-ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهمش دورها،

-توفير البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد[1].

4.الأسباب الاجتماعية إن انتشار ظاهرة الفقراء إلى تفشي جملة من الأمراض الاجتماعية نذكر منها:

أ. الجريمة وقد برزت **مشكلة الجريمة بشكل واسع** في السنوات العشر الماضية في العديد من المجتمعات وتفشي البيانات أن حجم البيانات تضاعف ثلاث مرات بين عام 1990-1998، أي بزيادة سنوية تقدرب11.6%.

ب. تنامي ظاهرة التسول يعتبر التسول مظهر من مظاهر الفقر وزيادة عدد المتسولين يعبر إلى درجة كبيرة عن مدى تفشي هذه الظاهرة.

ج. الانحلال الخلقي وتعاطي المخدرات ونداولها تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن عدد الجرائم المرتبطة بانحراف الأحداث تضاعف مرتين خلال عقد السبعينيات وبمعدل زيادة سنوي مقداره 7 وينجم عن انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسرة الفقيرة بما في ذلك ارتفاع نسبة

[1] بن عودة مريم، **الفساد الإداري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة لسنة 2012/2011، ص 54.

الإعاقات نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيسي ضعف القدرة على تحمل النفقات الخدمة الصحية في غياب التأمين الصحي الشامل.

د. الأمية وتنامي ظاهرة تشغيل الأطفال إن المجتمعات الفقيرة تعرف ارتفاعا متزايدا في معدلات الأمية والجمل بسبب قلة الوعي وعدم توفير إمكانيات للقضاء على ذلك فملاحظ أن الأسر الفقيرة تعاني من انخفاض وتراجع مستمر لنسبة التمرس الخاصة لأبنائها إلى جانب ارتفاع التسرب المدرسي وحسب الدراسات التي أعدت هنا وهناك سجل ارتفاع نسبة توقف عن الدراسة في أوساط التلاميذ الفقراء في السنوات الأولى من الدراسة وذلك لتدني العائد العملي والمهني للتعليم وعدم توفير المصاريف المرتبة عن الدراسة لأن العوز والاحتياج يدفع الفقراء للزج بأطفالهم إلى معترك الحياة العملية في سن مبكرة وحتى القوانين والأعراف لا تسمح بالعمل في هذا السن إضافة إلى ذلك فقد عرفت البلدان الفقيرة تفشي البناءات الفقيرة أو المساكن غير الصحية على نطاق واسع وهذا بسبب عدم القدرة على توفير المال الذي يسمح لها بحيازة مسكن لائق [1]. كما تدل الإحصاءات أن ارتفاع نسبة من لا يعرفون القراءة والكتابة في الدول النامية بنسبة كبيرة من دولة أخرى وصلت 95%، من مجموع السكان ولا شك أن الإنسان الذي لا يعرف القراءة والكتابة لا يكون في مستوى يسمح له بعمل أو حتى مجرد التفكير في التخطيط العائلي، هذه نقطة لها تطوراتها فإن الأميين لا يعرفون ولا يدركون أن الزيادة السريعة في السكان تعوق التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى الفقر كما تظن بعض الدول الفقيرة أن انتشار فكرة " العائلة الكبيرة" وهي من مظاهر المغروفة في المناطق الريفية بالدول النامية أن الفرد متعلق بعائلته إلى حد بعيد حتى بعد الزواج كما يعتقدون أن قوة العائلة تتوقف على عدد أفرادها. وهذا يعني أنه كلما زاد عدد الأسرة كلما زادت قوتها على العكس صحيح[2].

[1] بوربقة عبد الناصر، **ظاهرة الفقر أسبابها وسياسات الحد منها**، مرجع سابق، ص 120.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الانفجار السكاني في العالم**،مرجع سابق، ص 100-101.

5.الأسباب السياسية من هذا الجانب نرى أن التوزيع الجغرافي لبعض البلدان قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك سبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.

إضافة إلى ذلك الحرب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى المعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة ، وللحصار الذي يفرض على أي بلد سيؤثر على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استعمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم والمحدودة وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية كالمآكل والملبس)، بالإضافة إلى إتباع سياسة معينة ومجحفة في بعض المجتمعات تكون السبب في انتشار ظاهرة الفقر خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر[1].

المطلب الثالث أنواع الفقر والمشكلات المتعلقة به.

I. أنواع الفقر:هناك أربعة أنواع للفقر.

1 -الفقر المطلق:

يعتمد الفقر المطلق على خط الفقر الذي يأخذ في الاعتبار لسوق كاملة من السلع والخدمات الأساسية والتي تعتبر ضرورية كما أنه يعتبر الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية والمتمثلة في الغذاء والمسكن الملبس التعليم) ومن المؤشرات الأخرى للفقر المطلق في سبيلها إلى التحسين حول العالم.

– ازدياد متوسط عمر الفرد في الدول النامية.

[1] مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية " **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم**، العدد 12، جوان 2014، ص 18.

- انخفاض نسبة وفاة الأطفال في جميع أنحاء المناطق النامية.
- انخفاض نسبة الأفراد الذين يعيشون في بلاد تقال فيها كمية الإطعام.
- ارتفاع نسبة الأطفال خارج القوى العاملة[1].

2 -الفقر النسبي:

يعكس هذا المفهوم الحاجات التي هي نسبية وتشمل جميع السلع والخدمات اللازمة لتحسين الرفاه العام للفرد ويرتبط الفقر النسبي أساسا بالدول المتقدمة إذ ينظر إليه على أنه مقياس لعدم التساوي. وقد وضع البنك الدولي معيار يميز الفقر النسبي عن غيره وذلك للمقارنة بين الدول أو بين الريف والحضر ومن هذا فإن الفقر على أنه ليس فقد عدم وجود كحد أدنى[2].

كما أن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على درجات في المجتمع كأن الكون أفقر من 10إلى 20 في المجتمع ومن الممكن أن يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي وغير فقيرا بالمفهوم المطلق [3]؛ كما يعتبر الفقر النسبي هو الفقر الذي يعرفه المجتمع لذا يلزم النظر إليه في المضمون الاجتماعي ولهذا فإن تعداد ما يمكن اعتبارهم فقراء قد يزيد مع زيادة معدل الدخل.

ومن المقاييس النسبية للفقر مقارنة درجة الثراء الكلي في فقر ثلث من السكان مع درجة الثراء الكلي من السكان فالفقر النسبي حالة تقاس بمقارنة الأحوال شريحة من المجتمع بالشرائح الأخرى الأوفر حالا[4].

---

[1] مجلة نحو مجتمع المعرفة عبد الله بن عمر باحسين "**مكافحة الفقر**"الإصدار الثالث عشر، جامعة ملك عبد العزيز الفصل الثاني، ص45.

[2] محمد داود العزاوي، هدى زوبير مخلف الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي،ط 1**، الأردن: دار النشر والتوزيع، 2010 ص 50.

[3] مجلة تمويل والتنمية ، محمود حسن خان، "**كيف يمكننا مساعدة الفقراء** "، ديسمبر 2000، ص 25.

[4] مجلة نحو مجتمع المعرفة، "**مكافحة الفقر**"، مرجع سابق ، ص 48.

3 -الفقر المؤقت:

هو الفقر الجزئي القصير الأجل إذا ما قورن بالفقر المدقع وتكون العائلة فقيرة مؤقتا إذا تدهورت قدرتها الشرائية وتراجع مستواها المعيشي ونمطها الاستهلاكي بحيث يصبح تحت خط الفقر أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل إلى آخر وهذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم فالأشخاص المعنيين يعيشون في مناطق منخفضة المستوى وعليه يتعلق المؤهل الذي يرجع جذوره إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة وازدياد عدد أفراد العائلة والمديونية وعموما فإن فترة الفقر تدوم أو تطول أو تقصر حسب ما يجتهد به الفرد أو الأسرة في مواجهته.

4 -الفقر المدقع:

وهو العجز على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريرات المفسرة ب 2200 حريرة يوميا للفرد العادي وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط ونمط الاستهلاك المتبع[1].

II. المشكلات المتعلق بالفقر:

من المشكلات المترتبة على ظاهرة الفقر بناءا على الأنواع التي سبق ذكرها ما يلي:

1. البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.
2. انعدام أو تدني في مستويات الدخل.
3. انتشار الأمية وانخفاض مستوى المهارة.
4. ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.
5. نقص وسوء التغذية والتي تؤدي للانتشار الأمراض.
6. تدني مستوى الإسكان

[1] مجلة تمويل التنمية، محمود حسن خان، **كيف يمكننا مساعدة الفقراء**، ديسمبر 2000، ص 25.

7. ظهور التفككات الأسرية عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لها في أفراد الأسرة التي يؤدي تفككها ال الاضمحلال

8. اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.

9. انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.

10. قلة فرص التعليم بالنسبة للأفراد المجتمع.

نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن مشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية[1]

المطلب الرابع: مؤشرات وطرق قياسه.

دفع العديد من المهتمين بتقييم أوضاع الفقر وما يتمخض عنه من استراتيجيات باتجاه خفض الفقر محاولة مقاييس متعددة وبديلة بالشكل الذي يدقق مؤشرات كمية لمفاهيم المختلفة لذا نذكر مؤشرات الفقر والتي تتمثل فيما يلي:

I. المؤشرات:

1 –مؤشر الدخل:

استخدام مؤشرات الدخل سواء كانت بقيمتها الإجمالية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي أو كانت على مستوى الفرد أو الأسرة بوصفها أحد المؤشرات المعبرة عن قدرتها للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية التي يمكن أن تحدد موقع الفرد أو الآسرة دون خط الفقر أو قوته فضلا عن كونها مؤشرات توسعية

[1] عبد الرحمن سيف سرداد، **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل** ط1، دار الراية للنشر والتوزيع 2015، ص 14.

لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد واختلاف مستوى الرفاهية فيما بينها والاقتصاديات الأخرى إلا أن استخدام هذه المؤشرات تكتنفه بعض المشاكل والصعوبات التي يمثل أهمها بافتراض التوزيع العادل للدخل أو الناتج في الاقتصاد في حين تباين تلك التوزيعات على مستوى الأفراد لتعطي مستويات رفاهية مختلفة أما الاعتماد على التوزيع الدخل على مستوى الأسرة، فإنه أيضا يواجه مشاكل نظرية وعملية لتباين الأسر في حجمها وتركيبها من ناحية العمر والجنس مما قد ينعكس بشكل سلبي أو ايجابي على مستوى الإنفاق وتتمثل المشكلة الثانية التي تتضمنها مؤشرات الدخل بتحويل قيمتها إلى العملات الأجنبية كونها لا تأخذ في الحسبان معيار القوة الشرائية، لتوضيح الاختلاف بين القوة الشرائية للعملات الأجنبية لشراء سلع محددة من الأسواق المحلية في حين يمثل الجانب الآخر القصور الذي يتضمنه اعتماد مؤشر الدخل لقياس معدل الفقر بكونه يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على الإنفاق باعتبار أن مؤشر الفقر يهمل في اعتباراته الدخل أو الاستهلاك غير المباشر والمتحصل عليه من خلال من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ودعم والأسعار فضلا عن قدرة الأفراد على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخلات أو من خلال الاقتراض مما يمكن أن يساهم في رفع مستوى المعيشة فعلا عن كون مؤشرات الدخل تعبر عن البعد الاستهلاك للفقر وليس عن الأبعاد الأخرى كالضمان ضد البطالة والمرض وحرية التعبير والاختيار.

2 -مؤشرات التنمية البشرية:

إن الاعتماد على الدخل الصافي بوصفه خطوة أولى لقياس مستوى الفقر يدفعنا إلى الانتقال نحو الأسلوب الاجتماعي المتمثل بمؤشرات التنمية البشرية.

أ. **دليل التنمية البشرية** يقيس متوسط الانجازات من حيث التنمية البشرية الأساسية في دليل مركب واحد مكون من توليفة من المؤشرات الاجتماعية كطول العمر المعرفة ومعيار مستوى المعيشة اللائق والمشاركة أو الاستبعاد.[1]

ب. **دليل التنمية حسب الجنس البشرى** يمثل دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس مقياسا مركبا بعكس أو به انعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية باعتباره يقيس الأبعاد الانجاز بين الرجل والمرأة.

ج. **دليل الفقر البشري:** وهو ينقسم إلى قسمين الفقر البشري لدول النامية والفقر البشري لدول منظمة التعاون الاقتصادي:

ج.**1**. **الفقر البشري لدول النامية** والذي يوضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث يضم النسب المئوية للأميين البالغين والنسب المئوية للأفراد المعرضين للوفاة تحت سن الأربعين والافتقار إلى ظروف معيشة لائقة على الصعيد الاقتصادي بوجه عام ويمثل بمؤشر فرعي مركب يقيم ثلاث متغيرات النسب المئوية للأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية والنسب المئوية للأطفال دون سن خمس سنوات الذي يعانون من نقص في الوزن.

وبالتالي دليل الفقر البشري هدفه يتمثل في قياس التخلف دولة معينة في ثلاث جوانب أساسية وهي:

- مدى الحياة ومستوى الصحية وتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين.
- التمدرس وتلقي المعارف تمثل في حرمان الأفراد من القراءة والكتابة والاتصال .

[1] عبد الرحمن سيف سرداد، **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل** ط1، دار الراية للنشر والتوزيع 2015، ص 13.

-إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيعة وتقيس نسبة السكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة وذلك اعتماد على المتوسط الحسابي لنسبة السكان الذي لا يحصلون على حياة مأمونة ونسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية[1].

ج.2.الفقر البشري لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

ويهدف إلى أربع جوانب أساسية :

1-الحياة ومستوى الصحة.

2-التمدرس وتلقي المعارف.

3-امكانية الحصول على حياة رفيعة.

4-البطالة.[2]

II. طرق قياس الفقر:

هناك العديد من المؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري وأي تعريف إحصائي للفقر إنا يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في إطار اجتماعي وثقافي محدد وفي فترة زمنية معينة.

[1] حفصي بونبعو ياسين "**مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر** مرجع سابق، ص 21-22.

[2] حفصي بونبعو ياسين "**مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر** مرجع سابق، ص 21-22.

ولكن لما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة بشكل أولي في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر وهناك وفقا لذلك ثلاثة مناهج لقياس الفقر:

- يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة.
- هو الدخل الكلي لوحدة القياس (الأفراد والأسرة).
- مستوى الرفاه الكلي أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى[1].

فالمنهجان الأولان هما الشائعان في الدراسات المقارنة، والمنهج الأول(الاستهلاك)، يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة ويحتوي على أربعة مكونات على الأقل:

- مقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الطعام،
- قيمة السعرات الحرارية للطعام،
- تكاليف حمية محددة ومتوازنة،
- تكاليف أساسيات البقاء الإنساني المحتمل.

والخطوة التالية تتمثل في تحديد تكاليف هذه الحاجات من خلال تحويل الحاجات الأساسية إلى سلة تحتوي الحد الأدنى من الطعام ولكن السهولة النسبية في تحديد تكاليف الطعام ينبغي ألا تنسينا صعوبات تحديد تكاليف الحاجات الأساسية الأخرى مثل الملابس والمواصلات وحجم الإنفاق الذي سيحقق هذا المستوى المعيشي سيحدد أيضا خط الفقر الذي دونه تقع الفئات الفقيرة وسيأتي تفصيل لاحقا وبالمقابل فإن البعض يعتبر أن منهج الدخل هو الاختبار الطبيعي لقياس الفقر فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الأفراد أو العائلة ما يستهلكه وما لا يستهلكه والمشكلة تتمثل بعد ذلك في تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غيرهم،

[1] عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، مرجع سابق، ص 21.

وهذا المستوى والمشكلة تتمثل بعد في تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غيرهم وهذا المستوى يمر من إليه مرة أخرى بأنه خط الفقر وهذا المنهج يحتم علينا تعريف مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، فالبعض يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة بينما يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري وليس الدخل طوال العمر والدخل الفعلي وليس المحتمل.[1]

والمفاضلة بين المنهجين السابقين المنهج المباشر(الاستهلاك) والمنهج غير المباشر(الدخل) تعتمد على قضايا منطقية واعتبارات عملية في الوقت ذاته (دقة المعلومات) وأولئك الذين يدافعون عن الطريقة المباشرة يعتبرون أن الموت سبب الحرمان المادي هو أشد أنواع الفقر وضوحا ونقصان التغذية هو أيضا صورة من صور الفقر، والطريقة المباشرة تجعلنا قادرين على التعرف على أولئك الذين لا يأكلون بدرجة كافية كما أنها تجعلنا قادرين على حصر أعداد الذين يعيشون في مساكن غير مناسبة أو الذين لم يحصلوا التعليم أو الذين لا يستغلون الوصول إلى الخدمات الصحية.

أما طريقة الدخل فهي أقل دقه فعلى الرغم من أن حجما معينا من الدخل قد يكون ضروريا لشراء الحاجات الأساسية للحياة إلا أنه ليس هناك ما يضمن أن العائلة ستنفق دخلها هذا على هذه السلع[2].

المبحث الثاني: آثار وإستراتيجية الحد من الفقر.

المطلب الأول: إستراتيجية الحد من الفقر على المدى القصير.

تعتبر إستراتيجية مكافحة الفقر في المدى القصير معتمدة على المساعدات والدعم وأساليب التنمية للمشاريع الصغيرة من خلال عمل جمعيات مدنية تنموية تعمل على التدريب وتنمية الخبرات المهنية وتعبئة المجتمع لمبادرات تنشيط للعمل والمشروعات الصغيرة وبث روح المنافسة والإنتاجية والمسؤولية لدى الفئات

[1] عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، مرجع سابق، ص 21.

[2] عبد الرزاق الفارس **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، مرجع نفسه، ص22.

الفقيرة،كما يعتبر استمرار الدعم للطبقات الفقيرة ضرورية في الحاضر والمستقبل القريب إذ يؤدي إلغاؤه إلى أعباء اقتصادية واجتماعية فادحه ولكن يجب تطوير آليات الدعم بدعم مبادرات المشروعات الصغيرة والاعتماد على الذات حتى لا يكون الفقر مواكب لقلة النشاط والتواكل والتكاثر غير النوعي والحضـــاري للبشـــــر[1]

لا يجب حاليا استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأن الفئة الوحيدة المتاحة معرفة دخلها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة المشغلين بالحكومة؛ أما الفئات الأخرى التي تشمل العاطلين والعاملين في القطاع الخاص والعمالة غير المنظمة يصعب تقدير دخلهم أو وصول الدعم النقدي عينيا وفنيا وتدريجيا من خلال الجمعيات والمؤسسات التنموية التي تعمل على تحليل ظاهرة الفقر ومعالجة أسبابها بالإضافة لعامل تحسين آليات توزيع الثروة العامة في المجتمعات وللفقر أسبابا متعددة أهمها الكوارث وضعف التعليم وطبيعة العراقة الحضارية والتكاثر السكاني الواسع والسريع مع تطور أنظمة الصحة والحياة والفقر مرتبط بقلة العمل والنشاط والفعالية الحضارية والقدرة على التنمية والتطوير وتوجد أكبر نسبة الفقر في البلدان النامية المعتمدة على الدولة كمجتمع وصائي، وتقبل هذه النسبة في المجتمعات المتعلقة والمتنافسة والمنظمة للجهد البشري ويبقى تحديد معنى الفقر نسبيا حسب الشعوب إذ أن ظاهرة في جميع تنتشر المجتمعات بدرجات متفاوتة إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونوعيته وشدته ونسبة الفقراء في المجتمع.

المطلب الثاني إستراتيجية الحد من الفقر على المدى الطويل.

أعادت هذه الإستراتيجيات صياغة السياسات العامة في عدة محاور رئيسة:

-القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة على أن تحدث النمو الاقتصادي ليترجم في قدرة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية.

[1] عبد الرحمن سيف سرداد، **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**، مرجع سابق، ص 21.

-تطبيق اللامركزية الكاملة في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات الأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية الديمقراطية.

-قصر دور المفكرين والمتخصصين في التنمية في عرض مسارات التنمية والمساهمة في دقة التشخيص لأنواع وأبعاد وحجم المشكلات.[1]

-لا تتحقق التنمية المتواصلة القادرة على البقاء المرتكزة على التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بأنها كثيفة العمل كفء في استخدام الطاقة ، منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة وتؤدي لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدود وتحافظ على الموارد الطبيعية.

-تعديل أساليب إدارة الميزانيات الحكومية والإنفاق العام مع إعادة جدولة الإنفاق العام لإحداث توازن بين المناطق الفقيرة (وأغلبها ريفية)، والمناطق المرتفعة الدخل وأغلبها المدن الكبرى والعواصم.

-تكافل الدول العربية في وضع نظام إقليمي للمعلومات يهدف لإجراء بحوث ميزانية الأسرة على خمس سنوات في كل الدول العربية.[2]

المطلب الثالث آثار الفقر.

إن الآثار الناجمة عن الفقر تتمثل في تزايد حجم الدين وتشوه هيكلة وتفاقم أعبائه أن لجأ الكثير من الدول العربية إلى الدائنين طلبا للإنفاق على شروط جديدة لإعادة جدولة الديون النتفقة عليها مما يؤدي إلى ظهور بما يسمى:

1 -**انتشار البطالة:** وتكثر الأسباب التي تؤدي إلى حدوث البطالة ولعل أهمها ما يلي:

[1] عبد الرحمن سيف سرداد، **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**، مرجع سابق، ص 22.

[2] عبد الرحمن سيف سرداد، **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل** مرجع سابق، ص 24.

-الندرة النسبية لرأس المال العرض يعني المحدود أي حاجات الإنسان متعددة ومتزايدة وحيث أن العمل والطبيعة ورأس المال وهي عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع ذات عرض محدود فلا يمكن بذلك إشباع جميع الحاجات إشباعا كاملا لكل الفرد في المجتمع.

-سوء التخطيط التعليمي فغالبا ما يتم التوجه نحو التعليم الأكاديمي والابتعاد عن التعليم المهني مما يؤدي إلى زيادة عدد العاملين عن العمل في بعض المجالات والافتقار إلى المال من ذوي التخصصات المهنية.[1]

-عدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات ألتعليمية وعدم وجود حالة من الاستقرار السياسي وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار بسبب انعدام الثقة مما يعيق توفر فرص عمل جديدة.

-الابتعاد عن مزاولة مهنة الزراعية وخاصة في الدول النامية فمن المعروف أن النشاط الزراعي من أكبر الأنشطة الاقتصادية قدرة على استيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة ولكن مع انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزارعة ينحصر العمل في الجزء الصغير المتبقي من الأراضي الصالحة للزراعة وبالتالي لا يستطيع النشاط الزراعي استيعاب أعداد كبيرة من العمال.

- الهجرة من الريف إلى المدينة وإعراض المزارعين عن العمل الزراعي والعادات والتقاليد التي تحرم بعض الدول النساء من حقها في العمل وعدم أو سبب التمييز العنصري أو الطبقي.

-ولعل أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة هي تغير العمل الإنتاجي أو التقنية الإنتاجية؛ وذلك نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي أدى إلى إحلال الآلة محل العامل في معظم العمليات الإنتاجية.

-ولعل من أهم الأسباب البطالة والربا وآثاره السيئة على تضخم التكاليف وارتفاع الأسعار وإعاقة الاستثمار أدى إلى:

[1] وفاء عزت الشريف **نظام الديون مرجع سابق** ، ص 90.

1.الضرائب وآثارها السيئة على الأسعار وهروب الأموال إلى الخارج.

2.توجيه معظم الاستثمارات نحو المشروعات الترفيهية والمطمرية.

3.عدم تحقيق الأمن والآمان لرأس المال للانطلاق للعمل.

4.الإسراف والتبذير.[1]

2 -**زدياد الكثافة السكانية**:يدل ازدياد الكثافة السكانية الذين يصلون إلى السن غير المنتجة (أي قبل بلوغ خمس عشر) يكونون نسبة أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة اقتصاديا، فبصفة عامة تزيد هذه النسبة في دول العالم الثالث عن 40%، من مجموع السكان أم في الدول المتقدمة اقتصاديا لاسيما تلك التي وصلت إلى درجة عالية من التصنيع فإن هذه النسبة تتراوح بين(20و25) من مجموع السكان ولا شك أن الطفل من يوم ولادته حتى يصبح (منتجا) يعتبر عبئا على الأسرة لأنه يستنفذ جزءا من ميزانيتها مما يؤدي إلى نقص الادخار فإذا توفي قبل أن يصل إلى السن المنتجة فإنه يعتبر عبئا على المجتمع لأنه يكون قد استنفذ جزءا من موارد الدولة دون أن يسهم في زيادة الناتج القومي.[2]

3 -**التهميش والحرمان** إن ظاهرة التهميش والحرمان زادت من تكريس ظاهرة الفقر وخاصة النساء والأطفال فبالنسبة للعالم العربي نلاحظ أن أزيد من مليون عربي يعانون من الأمية و 100 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود أكثر من 60 مليون عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي إلى حرمان معظم سكان الريف من الغذاء مما يؤدي إلى اتساع مساحة الفقر والأمية والتخلف وفقدان الأمن الغذائي[3].

[1] وفاء عزت الشريف **نظام الديون مرجع سابق** ، ص 91.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة** ، مرجع سابق، ص 106.

[3] حفصي بونبعو ياسين، "**مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة**"، **مرجع سابق**، ص 37.

4 **تدني المستوى التعليمي** من المشكلات والقضايا التربوية والثقافية (كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كيفيا للثقافة) لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية و الاجتماعية وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية لأن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة ، لم يعد الهدف الوحيد للتربية وبخاصة التعليم، وهو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي وتعلمنا دروس التاريخ أن الانعكاسات الحضارية والتاريخية التي منيت ومازالت ترسف تحتها الأمة العربية تعود في أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع الفكرية[1].

[1] مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية " **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم**، العدد 12، جوان 2014، ص 24.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن ظاهرة الفقر تبقى معقدة وهذا لتعدد أشكالها والمرتبطة بالدخل والذي يعتبر كمعيار فاصل بين من هو فقير ومن هو غير ذلك والمتمثل في الرفاهية الاقتصادية.

ولعل عدم اقتناع الباحثين باستعمال الدخل والإنفاق كمؤشر وحيد للعيش اللائق دفعهم للبحث عن طريقة لقياس الفقر بأبعاده وأهم النتائج المسببة في هذه الظاهرة والآثار الناجمة ، كما احتلت هذه الظاهرة مكانة كبيرة لدى الباحثين فيها خاصة أسباب انتشارها والمشاكل المترتبة عنها، وتأثيرها على المجتمع حيث احتلت هده الظاهرة مكانة كبيرة لدى الباحثين وتظهر نتائجه من خلال تتبع الحسابات الوطنية للدول الفقيرة التي تظهر عن بعض المؤشرات و عن انخفاض الايرادات العامة وحدوث عجز مزمن في ميزان المدفوعات بسبب ما تفتقر الدول من بعض المؤهلات فقد اضطرت الى استدانة من الخارج لتغطية الفرق بين انواع الاستدانة وما كان متعلق بالغداء الذي احكما كلا من التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية للدول الاستعمارية الكبرى فقد اوضحت الدراسات الاجتماعية ان المجتمعات المتقدمة الفقيرة التي تنتشر بها صنوف من الجرائم والأمراض الاجتماعية التي تختلف عن الموجودة في المجتمعات المتقدمة اد نجد في المجتمعات الجرائم .الرشوة والاختلاس والسوق السوداء والسرقة.

الفصل الثالث :

دور البنك في القضاء على الفقر

مقدمة الفصل:

يمنح كل من البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية قروضا للبلدان النامية وللشركات الخاصة على التوالي لأشد البلدان فقرا من خلال رسم السياسات العالمية للبلدان المتعامل معها في حالة الطوارئ المعقدة .حيث بدأت تجارب البنك الدولي بسبب تفاقم المشاكل وذلك من اجل التنمية والنهوض بالواقع الدولي والزيادة في الدخل الفردي غير أنه لا يهدف إلى الأرباح بل ينظر إلى السوق بدلا من المؤسسة للتنمية التي تقوم بتقديم الاعتمادات والمعونات ومنها العديد من بلدان الجزر الصغيرة .التي تتجاوز الحد .لكنها لا تتمتع بالملاءة الائتمانية التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي كما أن البنك الدولي ينتهج سياسات التصحيح بشروط يحددها من أجل إعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها. ويتضح دوره في الدول ذات المديونية حيث يتجلى في إدارة المديونية والإبقاء على حجمها في حدود قابلة لخدمتها وتفادي حدوث أزمة مديونية وإعادة الجدولة بشروط مقبولة، كما أن مؤسسة التنمية الدولية تهدف إلى دعم جهود التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية ورفع المستويات المعيشية في الدول الأقل نموا، حيث تساهم في الموارد المالية اللازمة لسد احتياجات الدول التنموية بشروط أقل مرونة وأقل عبئا على ميزان مدفوعاتها من تلك التي يفرضها البنك الدولي عند الاقتراض منه، وعلى هدا الأساس قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى القروض التي يمنحها البنك الدولي ودوره في القضاء على الفقر اما المبحث الثاني جهود ونشاطات الهيئة الدولية في محاربة الفقر من خلال منح القروض للدول ذات المديونية أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى تجربة البنك في مكافحة الفقر من خلال السياسات والإجراءات التي يعتمدها .

المبحث الأول : قروض البنك الدولي للإنشاء و التعمير :

يقدم البنك الدولي للإنشاء و التعمير قروضا و مشورة تتعلق بالسياسات ودعما فنيا لحكومات البلدان من اجل تطوير الدول و التقليل من المديونية و ظاهرة الفقر.

المطلب الأول معايير البنك الدولي للمشروعات:

يعتبر مصدر الإقراض من أهم المعايير البنك الدولي التي يقوم بها ليحصل على موارد حسب نظامه الأساسي، أي بمعنى الالتحاق إلى أسواق الدول الأعضاء شرط ان يحصل على موافقة العضو الذي يقترض من الأسواق كما يقدم الغرض بشرط موافقة العضو عليه كما يحصل على معظم موارده المالية عن طريق افتراضات متوسطة وطويلة الأجل من أسواق رأس المال في أوروبا، اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية(معيار الاقتراض للبنك الدولي).

كما تتميز القروض او المشروعات التي يمنحها البنك الدولي للدول بشروط قبل الإقراض تتمثل في طلب من رئيس البنك تطلب فيه معاونته للمشروع ثم يرسل البنك الدولي بعثة تمهيدية لتعيين المشروع و الحصول على بياناته و كل هذا من أجل وضع البنك الدولي خطة تتمثل في تحقيق بعض الأهداف المتمثلة في :

- زيادة الفعالية الإنمائية للبنك الدولي.
- تخفيض عدد الفقراء و تشجيع التنمية القابلة للاستمرار.
- تحسين نوعية المشروعات الجديدة الداخلة في حافظة عملياته.
- زيادة فعالية الوفاء باحتياجات البلدان التي يتعامل معها.[1]

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي** ، الأردن: دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 170.

كما يقوم البنك الدولي بشروط للدول المقترضة تتمثل في :

- تقديم دراسات على قدرتها على السداد.
- أن يمنح القروض إلا في حالات خاصة
- قيام الدولة المقترضة بإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.
- على الدول المقترضة العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من تمويل المشروعات التي يمنحها البنك.[1]

المطلب الثاني: البنك الدولي وسياسات التصحيح

تمثل سياسة البنك الدولي التصحيحية في منح قروض جديدة تسمى بقروض التصحيحات الهيكلية وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء تصحيحات البنك مثل تطبيق السياسة التخصصية(الخصخصة) وإعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها [2] بحيث حدد البنك الدولي شرطين لازمين:

الشرط الأول يتمثل في ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات.

الشرط الثاني يتمثل في وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معنية وهذا النوع من سياسات البنك الدولي يشبه صندوق النقد الدولي من حيث الاتفاق الشكلي والاختلاف في مجال العمل كما توصل البنك الدولي إلى شروط على درجة كبيرة من المشروطية حيث تندرج تحت أربع مجموعات رئيسية:

[1] للاطلاع على مقارنة تفصيلية السياسات البنكية الوقائية ومعايير الأداء الصادرة عن مؤسسة تمويل الدولية عام 2012، يرجى زيارة الموقع WWW.IFC.ORG.SUSTAINABITITY

[2] د/- موسى الإبراهيم، محمد عبد الله، " العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت دار الصفا، للنشر والتوزيع، ص 229.

1) الكفاءة في استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الاستثمارات العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات.

2) تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العام والتحول إلى التخصصية وإدارة الدين العام الداخلي والخارجي والمسائل الخاصة سياسات الموازنة ذات العلاقة.

3) التجارة الخارجية وضرورة تحريرها وزيادة الحوافز وإصلاح التعريفة ألجمركية) إصلاح المؤسسات الإنمائية بما في ذلك النظام المصرفي ونظام الضرائب والإدارة العامة.[1]

المطلب الثالث : دور البنك الدولي في الدول ذات المديونية في القضاء على الفقر.

يحاول البنك الدولي بتنفيذ مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وهي أول نهج شامل بشأن تخصيص الديون على عاتق أشد بلدان العالم فقرا وأكثرها مديونية وفي هذا الإطار يتلقى حاليا 28 بلدا تخفيضا لأعباء ديونها بما يبلغ 56 مليون دولار أمريكي مع مرور الوقت، ومن شأن هذه المبادرة بالاقتران مع أنواع تخفيض أعباء الديون و تخفيض الديون الخارجية التي على تلك البلدان بنسبة الثلثين وبموجب هذه المبادرة تقوم هذه البلدان باستخدام الأموال الحكومية في تقليص الفقر وتخفيض إعداد الفقراء. وهذا ما ينطبق على البلدان العربية التي عانت من أزمة المديونية منذ سنوات الثمانينات[2] وعلى هذا الأساس يقوم البنك الدولي برسم طريق من أجل تحديد مسؤولية كل منطقة في تضخم الأزمة ومن ثم على أساس أكثر الدول النامية استدانة بغرض الغوص والتدقيق أكثر في مسار الديون الخارجية [3]. حيث يلاحظ الفرق بين ديون الدول، حيث تميز دول

[1] د- أحمد حشيش، "**العلاقات الاقتصادية الدولية** "، مرجع سابق، ص 200.

[2] د_غياط شريف، **ملتقى الدولي دول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة الجزائر ، 2011/09/09 ص 295.

[3] د – عزيزة بن سمينة بن عمار"**الدول النامية و أزمة المديونية** " الأسباب و الحلول دار أسامة للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2014 ص 195.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بارتفاع نسبة الديون طويلة الأجل في حين تنخفض هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية سنة 2002 [1] والجدول التالي يوضح نسب المديونية في لبعض الدول:

المنطقة	اجمالي المديونية	%	الدين طويل الأجل %	الدين العام
شرق أسيا	604.3	25	80.0	67.5
أوربا وآسيا الشرقية	485.9	20	79.1	74.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	787.1	32	83.8	63.0
شمال افريقيا والشرق الاوسط	196.6	8	76.4	95.6
جنوب أسيا	159.3	6	95.16	92.5
جنوب الصحراء	208.9	9	80.7	92.7
المجموع	24421	100	82	73

المصدر : تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم 2002 البنك الدولي

يتضح من الجدول ان معظم مديونية الدول النامية مركزة في ثلاثة مناق جغرافية هي شرق آسيا واوربا وأمريكا اللاتينية بنسبة 77%، بينما تبلغ حصة جنوب أسيا وجنوب الصحراء وشمال افريقيا والشرق الاوسط حوالي %.23

[1] د_ بلقاسم العباس "إدارة الديون الخارجية" الطبعة الثالثة 2004. ص 06.

لهذا لابد للدول شمال وشرق إفريقيا أن تفيق من سباتها العميق وأن تتجاوز المصالح الضيقة التي تحكمها الدول الكبرى //6//دول المغرب العربي على بعضها البعض وعلى هذا على الدول ان تدرك انه لا يمكن أن تتقدم بخطوة واحدة إلى الأمام في طريق التنمية والتقدم بدون أن يكون هناك تعاون بين الدول والاتحاد فيما بينها واللجوء لمنظمات باستعمال قروض لتسديد ديونها والتخلص من أزمة المديونية والنهوض بعملية التنمية [1] وكل هذا لابد للبنك الدولي التحكم في الدول الغارقة بالديون بوضع إصلاحات لها مثل سياسات الضرائب أو إصلاح المشروعات العامة والضمان الاجتماعي من اجل النهوض بالعالم جديد خال من الأسباب المؤدية إلى المديونية[2]

المبحث الثاني : هيئة التنمية الدولية في محاربة الفقر.

أنشأت عام 1960 لتقديم قروضها بشروط ميسرة وبفائدة بسيطة ولمدة أطول بحق تهدف لإعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا وسنتطرق في هذا المبحث إلى بعض التفاصيل عن الهيئة.

المطلب الأول : جهود الهيئة في مجال محاربة الفقر.

ترتكز مساعدات المؤسسة على أشد البلدان فقرا، اي البلدان التي يبلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي فيها اقل من 765 دولار بأسعار الدولار في سنة 1994 وبموجب هذا الشرط يبلغ عدد البلدان

[1] غياط شريف ، **ملتقى الدولي دول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية، مرجع سابق** ، ص 296.

[2] جاك يولاك " البنك الدولي و صندوق النقد الدولي" حقوق طبع و الاقتباس و الترجمة و النشر محفوظة– القاهرة الطبعة الاولى2001 ص 21.

المستوفية لشروط الأهلية هذه حوالي سبعين بلدا كما تقوم الهيئة بمساهمات من البلدان الأكثر ثراء غير أن بعض البلدان النامية تقدم أيضا مساهمات للمؤسسة من اجل محاربة الفقر[1].

تعد المؤسسة الهيئة الدولية من أهم المؤسسات التي تقوم بمعانة الدول النامية وتدعيم التنمية الاقتصادية و تقديم قروض لها، خاصة الدول التي تعيش تحت أقل من دولار واحد في اليوم [2]، والجدول التالي يوضح نسب أعداد وسكان الدول التي تعيش بأقل من دولار واحد من سنة 1987 إلى 1998:

المنطقة	أعداد ونسب السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (الوحدة مليون نسمة)									
	1987		1990		1993		1996		1998	
	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %	العدد مليون	النسبة %
شرق آسيا	417.5	26.6	452.4	27.6	431.6	25.2	265.1	14.9	278.3	15.3
أوروبا وآسيا الوسطى	11	0.2	7.1	1.6	18.3	4	23.8	5.1	24	5.1
أمريكا االاتينية	63.7	18.3	73.8	16.6	70.8	18.3	76	18.6	78.2	15.6
جنوب افريقيا	474.4	44.9	495.1	44	505.1	42.4	513.7	42.3	522	40
شبه الصحراء الافريقية	217.2	46.6	242.3	47.7	273.3	49.7	289	48.5	290.9	46.3

Source : Word bank « second wogd develepement report on porty attachinj porty 2000-2001

[1] محمد عيسى عبد الله , موسى إبراهيم " علاقات اقتصادية دولية " مرجع سابق ص 216.

[2] د محمد مجهود شهاب " الاقتصاد الدولي المعاصر" دار الجامعة الجديدة 2007 ص 298

كما تهدف مؤسسة التنمية الدولية الى دعم جهود التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية ورفع المستويات المعيشية في الدول الأقل نموا حيث تساهم في تدبير الموارد المالية اللازمة لسد احتياجات الدول التنموية للخروج من الفقر ونهوض بوجود اقتصاد يخلق فرص العمل وحكومة يمكنها توفير المدارس والمستشفيات والطرق والطاقة وأطفال صحيين يتمتعون بتغذية جيدة ويشكلون رأس مال بشري في المستقبل لدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام خلال الأعوام ما بين 2003 و2013 من أجل تمويل البلدان الفقيرة جدا بتقديم مبلغ قدره 22مليار دولار في السنة المالية 2014 لتحفيز النمو الاقتصادي والنهوض بالعالم جديد خارج عن مجال نقص التغذية (المجاعة) و توفير سبل مرونة العيش[1].

المطلب الثاني : نشاط و عمليات الهيئة في البلدان الأكثر فقرا.

تقوم المؤسسة منذ إنشائها بتمويل المشروعات التي تسهم بصورة فعالة في تنمية مناطق معينة وظلك بصرف النظر فيها إذا كانت هذه المشروعات ذات طابع إنتاجي أو من مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والإسكان والمرافق العامة.

تقتصر اعتمادات المؤسسة وقروضها على الدول الأكثر فقرا التي يصعب عليها النفاذ إلى الأسواق المالية كما يتم التركيز على المشروعات القادرة على تحقيق عوائد كافية لعملية التنمية وقد اتخذت عمليات التمويل شكل قروض طويلة الأجل مع فترة سماح طويلة نسبيا أيضا وبمعدلات فائدة منخفضة وتمنح المؤسسة كذلك كثيرا من التسهيلات الائتمانية ويمكن وفاء قروضها بالعملات الوطنية والتجاوز أحيانا عن تقاضي الفائدة جزئيا أو كليا ولا تشترط المؤسسة الحصول على ضمان حكومي لمنح قروضها إلى مشروعات خاصة إلا إذا اقتضى الأمر ذلك وتسهم عادة في المشروعات التي تمولها على دفعات للتحقق من أن مورد المؤسسة لا يتم

[1] مجلة إشكالية الجزائر " حاجي فاطمة، "**الفقر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**" العدد الثالث جوان 2013، ص 163.

إنفاقها إلا للأغراض التي منحت من أجلها نفسها [1].كما تهدف بتقديم القروض إلى البلاد الأقل نموا التي لا يتجاوز فيها إجمالي الناتج السنوي للفرد 731 دولارا بأسعار سنة 1981 و التي تعتبر غير مؤهلة للاقتراض من أسواق التمويل الدولية كما أن العضوية في هيئة التمويل الدولية مفتوحة لكافة أعضاء البنك الدولي و تمنح هذه الهيئة لحكومات هذه الدول تسهيلا بشروط ميسرة حيث تصل فترة السماح إلى 10 سنوات كما تصل آجال السداد الى 50 سنة و بدون فوائد سوى رسم خدمة بنسبة 0.75[2] و لهذا تمثل المؤسسة الدولية للتنمية(IDA)ذراع للبنك الدولي التي يقوم بمساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم و التخفيض من أعداد الفقراء من خلال:

- تقديم قروض بدون فائدة.
- منح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي.
- تخفيض حدة التفاوت و عدم المساواة.
- تحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

كما لوحظ أن المؤسسة الدولية تقوم بإقراض الأموال (ما يعرف بالاعتماد) بشروط ميسرة وهذا يعني ان اعتمادات مؤسسة التنمية الدولية تقدم بدون فائدة و تمتد فترة سداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات، و منذ بدأ عملها، بلغت قيمة مجموع الاعتمادات و المنح التي قدمتها المؤسسة 161 مليار دولار أمريكي، كما بلغ متوسط ما تقدمه سنويا في السنوات الأخيرة من 7 – 9 ملايين دولار و يتم توجيه الجزء الأكبر من ذلك إلى نحو 05% إلى منطقة إفريقيا [3].

[1] مؤسسة التنمية الدولية.25 أفريل2016- 16:30 http//arab-ency.com/ar/.

[2] د عزيزة بن سمية بنت عمارة – مرجع سابق ص 191.

[3] للاطلاع على مقارنة تفصيلية السياسات البنكية الوقائية ومعايير الأداء الصادرة عن مؤسسة تمويل الدولية عام2012، يرجى زيارة الموقع WWW.IFC.ORG.SUSTAINABITITY

المطلب الثالث: دور المالي التقني و الاستثمار للهيئة(IAD)

يتمثل الدور المالي لمؤسسة التنمية الدولية في استكمال مواردها المالية بتحويلات متكررة من صافي أرباح البنك الدولي للإنشاء والتعمير بحيث لا تقدم الاعتمادات إلا إلى الحكومات على أن تسدد في فترة زمنية تتراوح بين خمس وثلاثين وأربعين (40.35) غير أن هناك رسم خدمة يبلغ سنويا 0.5% على المبلغ غير المسحوب من كل اعتماد تقدم بحيث تستقل الهيئة عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلا أنها تشترك معه في جهاز الموظفين كما تقوم بتمويل المشروعات وتقديم القروض لدول الفقيرة والاستثمار في أسهم ملكيات الشركات من اجل التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء من خلال ضمانات المستثمرين الأجانب عن طريق تحويل موارد مالية من الدول المتقدمة إليها[1].

كما تعتمد مصادر تمويل مؤسسة التنمية الدولية على اكتساب الدول الأعضاء في رأس المال المصرح به , بما يتناسب مع مساهمة هذه الدول في رأس المال المصرف الدولي , كما تستهدف مصادرها من المساهمات الإضافية التي تقدمها الدول تلقائيا و كذلك من الإعانات التي يمنحها المصرف الدولي كما لا يحق الاقتراض من المصرف الدولي للإنشاء و التعمير لأنها كيان مستقل بذاته و تهيئة بنية استثمارية و قاعدة وترشد و تتبع تدفق رأس المال[2].

[1] د محمد عيسى عبد الله " العلاقات الاقتصادية الدولية" مرجع سابق ص 216

[2] التنمية الدولية 2016/05/05 15: 17 http//arab-ency.com/ar/

المبحث الثالث: تجربة البنك الدولي في مكافحة الفقر.

ينظر للبنك الدولي أن له دور في مجال التنمية وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي للدول والقضاء على الفقر في كافة أنحاء ألعالم حيث أخذ بالكثير من التجارب من أجل تشجيع النمو والتخفيف من أعباء الديون والوصول إلى مضمار التقدم.

المطلب الأول تجربة التنمية والصنيع في الدول النامية ونتائجها.

أدرك البنك الدولي أنه لابد من وضع تجارب للدول النامية من أجل التنمية والنهوض بها سبب تفاقم مشاكلها الاقتصادية (الزيادة في عجز الميزانية، الديون الخارجية) فهي جزء من رسالته المتمثل في مهامه وأدواره بإشباع مزيد الحاجات الحقيقة للبشر حيث لاحظ الكثير من المهتمين بشؤون التنمية أنها تتطلب دائما وبالضرورة كثرة السكان، يمكن أن تشكل بعض العوائق في تنمية المجتمعات وتعثر بعض برامج السياسات العامة للدول إلا أنها مسألة نسبية ولا يمكن تعميمها على الكثير من المجتمعات والدول بحيث أثبتت بعض المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي أن ازدياد نسبة الولادات في الدول النامية يشكل عامل قوة رئيسي من الصعب عدم الإلتفات إليه لأنه كلما زاد عدد السكان كلما كان لصالح قوة الدولة بصورة عامة وهذا ما يسعى إليه البنك الدولي من إضافات أخرى متمثلة في توفير الأصول والخبرة الفنية اللازمة لنطاق واسع من المشروعات المتمثلة في بناء المدارس والطرق وحفر آبار المياه وإصلاح الخدمات الحكومية الأخرى.[1]

النتائج التي يسعى لها البنك الدولي:

*النهوض بالواقع الدولي.

*إنشاء البنى الارتكازية للدولة.

[1] خليل حسن، السياسات العامة في الدولة النامية، لبنان: دار المنهل،مرجع سابق، ص188.

*زيادة الدخل الفردي للأفراد

*رفع المستوى المعيشي.

تحقيق رفاه الشعوب.

إلا أن النتيجة التي يريدها البنك الدولي لم تكتمل بعد ولا يمكن أن تكتمل أبدا بسبب تحديات التنمية في النمو وإن تجربة البنك الدولي جاءت مخيبة للآمال و لم تحقق ما هو منتظر منها بسبب عدم رفع المستوى المعيشي نصيب الفرد من الدخل القومي، عدم تحسين الأنماط الغذائية إلى حد اليوم في دول شمال إفريقيا ، عدم بلوغ مستوى صحيا وهذا كله يعود إلى الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة وما ينتج عنها من تزايد مستمر نتيجة لاختلاف معدلات النمو في كل منهما.[1]

المطلب الثاني سياسات و إجراءات البنك الدولي الاقراضي.

من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الدولي هي منح القروض إذ تمثل النشاط الرئيسي للبنوك و في الواقع لا معنى لهذه الودائع و الأموال التي تجمع البنوك اذ لم توظف بطريقة أو بأخرى في سد حاجات تمويل المتعاملين الاقتصاديين الذين تختلف حاجاتهم لهذه الأموال سواء من حيث المبلغ او من حيث المدة و ذلك تبعا للنشاط الذي يقومون به وحجمه و دور البنك هنا يكمن في تلبية هذه الرغبة بمنحهم قروضا تتلاءم مع خصائص النشاط و بصفة عامة يمكن تصنيف القروض وفق مدتها إلى (قروض قصيرة الأجل , متوسطة الأجل , طويلة الأجل) أو حسب وظيفتها الاقتصادية وطبيعة موضوع التمويل (تمويل الأصول الثابتة , تمويل الأصول المتداولة).

[1]- د/ الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**، ط2، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون 2003، ص 65.

ويتغير أسلوب الإقراض للبنك حسب نوع القرض الذي يمنحه و في هذا المجال نجد أن طبيعة قرارات الاقراضية للبنك تختلف حسب مدة القرض أي فيما كان الأمر يتعلق بقروض متوسطة أو طويلة الأجل و التي هدفها تمويل النشاط الاستثماري و يعود مثل هذا التصنيف بصفة خاصة الى طبيعة العملية ذاتها وحجم المبلغ المقدم و طبيعة الإخطار. والغاية الوحيدة التي يسعى إليها البنك من خلال قيامه بعملية الإقراض هي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة لديه، و كما هو الحال بالنسبة لسياسة الرئيسية لجذب الودائع نجد أن السياسات الرئيسية لتقديم القروض قد تشكلت على ضوء الأهداف التي تحقق الربحية والسيولة والأمان، فإذا ما ركزت البنوك اهتمامها على منح قروض قصيرة الأجل فهذا لهدف السيولة وذلك على أساس أم الودائع تستحق عند الطلب من ثم ينبغي أن تستثمر في قروض قصيرة الأجل .

أما الالحاح عن منح القروض الاستهلاكية(غير المنتجة) فهو وليد الهدف تحقيق الأمان ذلك إن الأموال المقترضة لا توجد إلا الإنتاج سلع دقيقة يمكن بيعها إذا ما فشل العميل في الوفاء بمستحقات البنك , أما بالنسبة لاتجاه الحديث الذي يقتضي بتركيز البنوك اهتمامها بتقديم قروض طويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل، فإنه لا يسعى إلى السيولة و إنما يشترط أن يكون موجها إلى أنشطة ينتظر منها عائد يكفي لخدمة القروض يضاف إلى ذلك إن هدا الاتجاه يعد استجابة لهدف الربحية كما اشرنا , يؤدي إصرار البنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل دون غيرها إلى بقاء جزء من موارده في صورة نقدية لا عائد لها في الوقت الذي تتوافر فيه فرص استثمارية مربحة بحجم عن استغلالها[1]

كما تعد عملية الإقراض التي أخلها البنك الدولي سنة 1979 من أهم الإجراءات الضرورية للتثبيت والإصلاح الهيكلي بما فيها الإصلاحات السياسية التجارية و الزراعية لان سياسة التثبيت تعد أهم الأركان الإصلاح الاقتصادي فهي رزمة من الإجراءات و التدابير يقوم لها البنك من أجل :

[1] د / الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**، مرجع سابق، ص 66.

- خفض العجز في ميزان المدفوعات و تخفيض معدلات الفقر.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي و انخفاض معدلات التشغيل و تفشي البطالة[1].
- **المطلب الثالث: الأولويات القطاعية والجغرافية في منح قروض البنك الدولي**
- **الأولويات القطاعية** : هي صفة و ميزة تسعى الى تصحيح السياسة الاقتصادية في الدولة المقترضة، فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات policy- bayed lending وهي تشبه قروض التصحيحات الهيكلية ، أو التكيف الهيكلي من حيث أنها لا تعطى لتمويل مشروع معين بل تستهدف تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض، كما أنها تقتصر على سياسات مثقلة بقطاعات معينة و المتمثلة في الزراعة بنسبة 8 % (الدعم الفلاحي و الزراعي للدول المتضررة التي تعاني الفقر) أو الصناعية بنسبة 2% المتمثلة في صناعات تصديرية تتمثل في الدول بصادراتها حيث تمثل نسبة القطاع المالي 5%، والقطاع الإجتماعي .[2] وسنصنف ذلك في جدول حسب القطاعات

التقسيم حسب القطاعات يقسم حسب القطاعات فيقسم إلى:	النسبة%
الإدارة العامة والقانون	18
الزراعة	08
القطاع المالي	05
القطاع الإجتماعي	29
الصناعة	02

[1] مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، د صابر جلول '**السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر** " للمجلد 25 العدد الأول 2009 ص 566.

[2] د. عادل أحمد حشيش " **العلاقات الدولية** "مرجع سابق، ص142 .

كما أنها تهتم لجانب آخر من المشاريع و المتمثل في التعليم ودلك من أجل رفع كفاءة المتعلمين، الصحية والمتمثلة في منح الأدوية للدول وخاصة دول العالم الثالث وأكثر دلالة على دلك دول جنوب إفريقيا وما تعانيه من أمراض بسبب سوء التغذية [1]

أما البرامج الجغرافية التي يقدمها البنك الدولي تمثل حيز جغرافي للدول الفقيرة فقط بناءا على متوسط الدخل فيها.واكبر مثال على دالك الهند وباكستان وجنوب افريقيا والتي تعرف باسم البلدان الخليطة بسبب نقص مجالات التعليم فيها والخدمات الصحية والمياه النظيفة

و الاجراءات الوقائية البيئية.بحيث تكون لها أولوية في منح القروض ويقسم حسب المناطق التالية[2]:

البلدان	النسبة%
إفريقيا جنوب الصحراء	49
شرق آسيا والمحيط الهادي	11
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	02
جنوب آسيا	32
أوربا و آسيا الوسطى	04
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .	01

[1] د رامز محمد عمار " الوجيز في المنظمات الدولية " الطبعة الأولى سنة 2004 ص 245

2 يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات الخاصة بالبنك على الموقع التالي www.world bank. Org/ contries

خلاصة الفصل:

نستنتج أن القروض التي يقدمها البنك الدولي تساعد الدول في التخفيف من أعباء المديونية والمساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل، كما أن إعادة جدولة الديون وبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وبرامج التعديل الهيكلي تهدف إلى القضاء على التشوهات الهيكلية التي تسبب التضخم وتعوق النمو الاقتصادي متوسط وطويل الأجل وتهدف إلى انطلاق النمو وتسمح للبلد بخدمة مديونيته وتحقيق التقدم الاقتصادي بالإضافة إلى تجربة البنك الدولي في مجال القضاء على الفقر من خلال تجربة التنمية والتصنيع في الدول النامية وسياساته الإقراضية التي تهدف إلى تمويل النشاط الاستثماري والاستخدام الأمثل للموارد المالية وعملية الإقراض من أهم الإجراءات الضرورية للتثبيت والإصلاحات بما فيها الإصلاحات السياسية والتجارية والزراعية،كما تهدف مؤسسة التنمية الدولية إلى محاربة الفقر من خلال منحها كثير من التسهيلات الإئتمانية ويمكن وفاء قروضها بالعملات الوطنية والتجاوز أيضا عن تقاضي الفائدة جزئيا، وكليا، وتسهم عادة في المشروعات التي تمولها على دفعات للتحقق من أن موارد المؤسسة لا يتم إنفاقها للأغراض التي منحت من أجلها نفسها وبالتالي خفض عدد الفقراء وتحسين مناخ الاستثمار الخاص ودعم خدمات الصحة والتعليم المتاحة للفقراء ، وتوصلنا كذلك إلى تجربة البنك الدولي في مكافحة الفقر وأنها تجربة لم تنجح في الدول النامية بسبب الفرق الموجود في اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة.

خاتمـــــــة

نستنتج أن البنك الدولي من أهم المؤسسات الدولية التي تهتم بشؤون السياسات الاقتصادية التي جاءت من أجل اهتمامات متمثلة بالتنمية والتخفيف من حدة الفقر في العالم بتقديم قروض إلى البلدان النامية وبلدان التحول الإقتصادي لتمويل مشاريع البنية التحتية وإصلاح قطاعات بعينها في الاقتصاد والإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقا عن طريق ايجاد مناخ جيد للاستثمار يساعد في تعزيز النمو وخفض أعداد الفقراء وزيادة فرص الناس للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياته م باعتبار الفقر ظاهرة عويصة ومعقدة تفاقمت في الآونة الأخيرة خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بحيث نجدها تختلف من منهج إلى آخر وذلك بسبب التفاوت واختلاف دول العالم في مجال الأعمال والأبعاد التي تمثل أساسا في المجموعات الغامضة التي تسمح بتحديد الأفراد والعائلات الأقل.

ما يتضح بالنسبة لدور هيئة التنمية الدولية إحدى مجموعات البنك في مجال محاربة الفقر خاصة الدول الأشد فقرا في:

ـــ مساهمة البلدان الأكثر ثراء لتمويل عدد النشاطات المتعلقة بتحقيق أعداد الفقراء يتضمن إجراءات لتحسين الإدارة العامة.

ـــ دعم خدمة الصحة والتعليم المتاحة للفقراء.

والرسالة التي جاء من أجلها البنك الدولي تتمثل في التجارب التي قام بها خاصة في مجال التنمية والتصنيع في الدول النامية بتحسين نوعية المشروعات الجديدة وتوسيع برامج الضمانات الجزئية للمخاطر والائتمانات وذلك لتحفيز رؤوس الأموال ونجاح عمليات التنمية وتسهيل القطاع الخاص بالاستثمار وحماية الموارد الطبيعية لدول في العالم.

البنك الدولي مؤسسة لها اهدافها يعمل على التخفيف على حدة الفقر وضمان مناخ جيد للاستثمار من اجل تيسير النمو والتوسع المتوازن في ما بين الدول كما انه يقوم بدور كبير فب تنمية الدول المتقدمة النامية بما يقدمه من مبالغ مالية للدول بالاضافة لما يقوم به من دراسة ورسم السياسات الاقتصادية للبلدان وضعها على المسار الصحيح،باعتبار الفقر ظاهرة من اهم الشاكل التي تواجه الشعوب والمجتمعات وليس من اجل العيش والدي سبيله الحصول على المال خصوصا في زمن بات فيه المال كل شيا لان الدول اغفلت في اقتصادياتها المتعلقة بالتنمبة في مراحلها الاولى على جانب الفقر ودلك من اجل تخفيف منه وايجاد الحلول السريعة للخروج منه فلدلك لجات بعض الدول للاستدانة من البنك الدولي لتخفيف من حدته والقضاء عليه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- بن عزيزة سمية بنت عماد، " الدول النامية وأزمة المديونية" الأسباب والحلول، دار أسامة للنشر2004.
- جاك ج يولاك، : البنك وصندوق النقد الدولي"، الترجمة مصر القاهرة 2001.
- خليل حسين، " السياسات العامة في الدول النامية" دار الصفا اللبناني. الطبعة الأولى 2007.
- خنيفر حسن خنيفر، " أزمة المديونية الخارجية في الدول الإفريقية" مركز الإمارات للدراسات والبحوث 2002.
- سليمان باروك، " المديونية بانعكاساتها على التشغيل والتنمية"، المعهد العربي الثقافة العالمية.
- الطاهر لطرش،: تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية 2007.
- عادل **أحمد** حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.
- عاطف يوسف صوفان ،" المنظمات الإقليمية والدولية" دار حمدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007.
- عبد الرحمن سيف سرداد،" اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015.
- عبد الرزاق فارس،"توزيع الدخل في الوطن العربي".
- عبد القادر رزيق المخادمي،" الانفجار السكاني في العالم" من تحديات العولمة الفجر والرقمية دار الفجر 2005.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات " دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- محمد داود العزاوي،" قياس مؤشرات ظاهرى الفقر في الوطن العربي"، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010.
- محمد عبد العزيز، عجمية" الاقتصاد الدولي" دراسة نظرية وتصفية سنة 2000.
- محمد عيسى عبد الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان.

- موسى سعيد مطر وآخرون، " التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008-1427.
- ميراندا زغلول رزق، : التجارة الدولية" كلية التجارة بيها، جامعة الزقاريق.
- وفاء عزت الشريف،" نظام الديون"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004.

المذكرات:

- بوجرفة عبد الناصر، ظاهرة الفقر أسبابها وسياسة الحد منها، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان2002-2003.
- حفصي بونبعو ياسين" مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة"، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011-2010.
- الطالبة بن عودة مريم،" الفساد الإداري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة 2011-2012.
- مغربي محمد، الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في تخصص سياسة مقارنة.

المجلات والتقارير:

- مجلة الأبحاث الاقتصادية " إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية"، العدد الثالث عشر،جوان 2013.
- مجلة تمويل التنمية " كيف يمكننا مساعدة الفقراء" ديسمبر2000.
- تقرير البنك الدولي 2006.
- تقرير عن التنمية في العالم2002.

المواقع الإلكترونية:

- مؤسسة التنمية الدولية http//orob.ency.com/or

WWW.IFC.ORG.SUSTAINABITITY الموقع الإلكتروني

الفهرس

اهداء وتشكرات	
مقدمـــة.	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للبنك الدولي.	11
المبحث الأول:ماهية البنك الدولي.	**11**
المطلب الأول:نشأة، تعريف، أهداف البنك الدولي.	12
المطلب الثاني:مهام و وظائف البنك.	14
المطلب الثالث:القواعد الأساسية للبنك و الشروط التي يتعامل بها.	15
المطلب الرابع : المؤسسات و الهيكل التنظيمي للبنك.	17
المبحث الثاني : السياسات الاقراضية للبنك و أهم نجاحاته و إخفاقاته.	**17**
المطلب الأول : السياسة الإقراضية و أنواع القروض للبنك.	19
المطلب الثاني: الموارد المالية للبنك الدولي ومراحله.	20
المطلب الثالث : إخفاقات و نجاحات البنك الدولي.	22
الفصل الثاني: الإطار النظري للفقر.	**25**
المبحث الأول : ماهية الفقر و أهم مسبباته.	**27**
المطلب الأول : تعريف الفقر.	27
المطلب الثاني : أسباب انتشاره.	29
المطلب الثالث: أنواع و أهم المشكلات المتعلقة بالفقر	34
المطلب الرابع : مؤشراته و طرق قياسه.	37
المبحث الثاني: الآثار و الاستراتيجيات للحد من الفقر.	**42**
المطلب الأول : إستراتيجية الحد من الفقر على المدى القصير.	42
المطلب الثاني:إستراتيجية الحد من الفقر على المدى الطويل.	42
المطلب الثالث: آثار الفقر.	44
الفصل الثالث: دور البنك في القضاء على الفقر.	**50**
المبحث الأول : قروض البنك الدولي للإنشاء و التعمير.	**51**
المطلب الأول : معايير إقراض البنك الدولي للمشروعات.	51
المطلب الثاني: البنك الدولي و سياسات التصحيح.	52

المطلب الثالث: دور البنك في الدول ذات المديونية في القضاء على الفقر.	53
المبحث الثاني:هيئة التنمية الدولية في محاربة الفقر.	**54**
المطلب الأول : جهود الهيئة في مجال محاربة الفقر.	55
المطلب الثاني: نشاط و عمليات الهيئة في البلدان الأكثر فقرا.	57
المطلب الثالث : دور المالي التقني و الاستثمار للهيئة.	59
المبحث الثالث : تجربة البنك الدولي في مكافحة الفقر.	**60**
المطلب الأول : تجربة التنمية و التصنيع في الدول النامية ونتائجها.	60
المطلب الثاني : سياسات و إجراءات البنك الدولي الاقراضية.	61
المطلب الثالث:أولويات برنامج الإقراض والأولويات القطاعية والجغرافية في منح قروض البنك الدولي.	63
الخاتمة.	**67**
قائمة المراجع و الملاحق.	**70**
الفهرس	**73**